الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

–دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (CPA) وكالة المسيلة–

من إعداد الطالبتين:

- علال سماح

- لزرق بسمة

تحت إشراف

أ- بن محاد سمير

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
جاب الله مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
بن محاد سمير	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
يحياوي عمر	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال تعالى: في محكم تنزيله:

"{ هو الله لا إله إلا هو له الحمد في الأولى و الآخرة و له الحكم و إليه ترجعون}" _القصص70_.

الشكر الأول لله عز وجل الذي من علينا بفضله فالحمد لله الذي ألهمنا بالصبر والثبات ومدنا بالعزيمة والإرادة لإنجاز هذا البحث المتواضع

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف بن محاد سمير على نصائحه و توجيهاته القيمة.

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى كل من قدم لنا مد يد العون من قريب ومن بعيد ونخص بالذكر موظفي بنك القرض الشعبي الجزائري عمار و مغني فريد.

و صلى الله على نبينا محمد و على آله و صحبه وسلم.

"عسى الله أن يوفقنا لما فيه من الخير والصلاح"

إهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى قرة عيني والدتي نادية، إلى من جعلت الجنة تحت قدميها، إلى من كلت أناملها لتقدم لنا لحظة سعادة ... إلى من علمتني العطاء بدون انتظار إلى القلب الكبير إلى رمز الحب إلى بلسم الشفاء أمي الغالية

إلى الرجل العظيم والدي بلقاسم صاحب الصبر الجميل إلى الذي أفنى حياته من أجل تعليمي إلى من وطأ الأشواك حافيا ليوصلني إلى ما وصلت إليه اليوم إلى أعز إنسان أبي العزيز ...

إلى نبض البيت و فرحه إخوتي عبد الرحمن و محمد ياسين وأختي صغيرتي سيرين

إلى جدي وجدتي أطال الله عمرهما وإلى كل الأقارب والأحبة والأصدقاء

إلى زميلتي في هذا البحث بسمة

و إلى كتاكيت العائلة يحيى، أحمد، آية والتوأم الجميل وجدان وجنان.

إلى كل من كان له أثر طيب في حياتي.

سماح

إهداء

إلى روح أبي المبجل ..... رحمه الله

إلى أمي الغالية..... أطال الله في عمرها و أمدها بالصحة والعافية

إلى إخوتي .... سندي وعضدي وأفراحي وأحزاني

إلى صديقاتي ... المخلصات ورفيقات الدراسة العزيزات

إلى كل من يحبني بصدق وإخلاص

بسمة

الفهرس

الفهرس

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	–
إهداء	–
الفهرس العام	I
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
مقدمة	1-4
الفصل الأول: البنوك التجارية و دورها في تمويل المشاريع	
تمهيد	6
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	7
المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية	7
المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية و أنواعها	10
المبحث الثاني: آلية تمويل البنوك التجارية للمشاريع المتوسطة وقصيرة الأجل	15
المطلب الأول: تعريف التمويل وأهميته في المشاريع المتوسطة وقصيرة الأجل	15
المطلب الثاني: طرق تمويل البنك التجاري للمشاريع المتوسطة وقصيرة الأجل	18
خلاصة الفصل	22
الفصل الثاني: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار وكالة دعم و تشغيل الشباب	
تمهيد	24

المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	25
المطلب الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	25
المطلب الثاني: مشاكل ومعيقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي	31
المبحث الثاني: وكالة دعم و تشغيل الشباب (Ansej) ودورها في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	34
المطلب الأول: تقديم عام لوكالة دعم و تشغيل الشباب	34
المطلب الثاني: أشكال الدعم المالي والإعانات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	36
خلاصة الفصل	39
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لبنك القرض الشعبي الجزائري بولاية المسيلة	
تمهيد	41
المبحث الأول: تقديم عام للقرض الشعبي الجزائري والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	42
المطلب الأول: بطاقة تعريفية للقرض الشعبي الجزائري	42
المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كآلية مرافقة	49
المبحث الثاني: دراسة حالة تطبيقية (طلب قرض استغلال من طرف صيدلي)	53
المطلب الأول: شروط و مكونات ملف طلب قرض استغلال	53
المطلب الثاني: التحليل بواسطة المؤشرات المالية	54
خلاصة الفصل	68
الخاتمة	69
الملاحق	73
قائمة المراجع	84

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
رقم (01)	معايير وتصنيف وتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	26
رقم (02)	تخفيضات معدل الفائدة التي تمنحها الوكالة	36
رقم (03)	الميزانية المالية المقفلة لعناصر الأصول لسنة 2014	58
رقم (04)	الميزانية المالية المقفلة لعناصر الخصوم لسنة 2014	60
رقم (05)	الميزانية المالية المقفلة لعناصر الأصول لسنتي 2016/2015	62
رقم (06)	الميزانية المالية المقفلة لعناصر الخصوم لسنتي 2016/2015	64
رقم (07)	الميزانية المالية المختصرة لعناصر الأصول	65
رقم (08)	الميزانية المالية المختصرة لعناصر الخصوم	65
رقم (09)	الميزانية المالية المقلصة لعناصر الأصول	66
رقم (10)	الميزانية المالية المقلصة لعناصر الخصوم	66
رقم (11)	حساب رأس المال العامل	67

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
رقم (01)	**الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري**	44

مقدمة

مقدمة:

تعد البنوك والمؤسسات المالية المحرك الرئيسي لعجلة التنمية في أي اقتصاد مهما كانت مقوماته وتوجهاته، وتزداد أهمية الفكرة في الاقتصاديات النامية، حيث تسعى الدولة إلى توجيه مجهودات البنوك والمؤسسات المالية نحو تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير التسهيلات الضرورية لإنشائها وتفعيل نشاطها، وذلك من اجل توجيه الاقتصاد نحو استثمار ناجح إضافة إلى تحقيق عدة أهداف اجتماعية.

ويزداد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول نظرا للدور الذي أصبحت تؤديه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال توفير فرص العمل وتشجيع الاستثمار خاصة في هذا المجال وتعزز هذا المسعى في الجزائر لإنشاء هيئات وأساليب من شانها دعم ومرافقة المقاولاتية، وبهذا الخصوص تم استحداث أجهزة حكومية كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب "ANSEJ" بغرض تسهيل عملية إنشاء المؤسسات الصغير والمتوسطة وتطويرها.

أولا: إشكالية البحث

من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتبين أهمية هذه الأجهزة الحكومية و تقيم دورها في إنشاء و دعم تلك المشاريع في الجزائر، ويمكننا صياغة إشكالية دراستنا في السؤال التالي :

ما مدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب؟

وللتعمق أكثر في هذه الإشكالية نقوم بطرح التساؤلات الفرعية:

- كيف تساهم البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- كيف تساهم وكالة دعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- هل يساهم بنك القرض الشعبي بشكل فعال في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في إطار وكالة دعم وتشغيل الشباب؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

ومن أجل الإجابة عن هذه التساؤلات ننطلق في دراستنا من مجموعة من الفرضيات:

- ✓ تلعب البنوك التجارية دورا هاما في تمويل إنشاء المؤسسات الصغير والمتوسطة.
- ✓ تقوم وكالة دعم تشغيل الشباب بدور فعال في مرافقة الشباب البطالين في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ باعتبار بنك القرض الشعبي الوطني من أقدم وأكبر بنك فانه يلعب دورا هاما في تمويل هته المؤسسات.

ثالثا: أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في أهمية المتغيرات المدروسة حيث تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تخفيض معدلات البطالة ونمو النشاط الاقتصادي في الدول، كما ان البنوك التجارية تساهم بشكل كبير في إنشاء هذه المؤسسات، ونفس الشيء بالنسبة لوكالة دعم وتشغيل الشباب.

رابعا: أهداف البحث

إن الأهداف التي نتطلع للوصول إليها من خلال هذا البحث هي:

- معرفة العلاقة التي تربط البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمة البنوك في تمويلها.
- دور ومساهمة وكالة دعم وتشغيل الشباب في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مدى أهمية النتائج التي حققتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والاقتصاديات المتقدمة .

خامسا: حدود الدراسة

الحدود الزمنية:

لقد تمت دراسة حالة الموضوع بين سنتي 2014/2016.

الحدود المكانية:

تمت دراسة الحالة في بنك القرض الشعبي الجزائري لولاية المسيلة.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع

إن مبررات اختيارنا لهذا الموضوع تكمن في:

أسباب موضوعية:

- كون هذا القطاع بدأ يعرف انتعاشا ملحوظا بالجزائر ليس على مستوى النتائج التي أصبح يحققها فحسب، بل على مستوى الاهتمام والإحاطة أيضا.
- الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو وتوفير مناصب الشغل.

أسباب ذاتية:

- التفكير في إنشاء مؤسسة صغيرة مستقبلا؛
- حداثة القطاع وتزايد الاهتمام به خلال الفترة الأخيرة؛
- معرفة مدى قيام البنوك بمختلف التحفيزات المقدمة للاستثمار.

سابعا: منهج الدراسة

اعتمدنا في إعداد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي من أجل جمع المعلومات المتعلقة بتمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم كيفية تعامل البنوك مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عمليات تمويلها في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب .

ولربط الجانب النظري بالواقع العملي وتحقيقا لفائدة أكبر تم تدعيم الجانب النظري بجانب تطبيقي، يتمثل في دراسة حالة لدى القرض الشعبي الجزائري بولاية المسيلة، عبر استخدام أدوات جمع المعلومات المتمثلة أساسا في ملف طلب القرض.

ثامنا: صعوبات الدراسة

لم نجد أي صعوبات في الموضوع نظرا لتوفر المعلومات والبيانات والمراجع المختلفة وكذلك الوثائق المقدمة من طرف القرض الشعبي الوطني.

تاسعا: هيكل الدراسة

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل لدراسة الحالة، فيما يتعلق بالفصلين النظريين فقد حاولنا إعطاء تقديم عام حول البنوك التجارية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب، أما الفصل الأخير حاولنا مقابلة ما هو نظري سلفا بالجانب العلمي .

الفصل الأول

البنوك التجارية ودورها في تمويل المشاريع

تمهيد:

تعد البنوك التجارية مؤسسات مالية تتعامل بالائتمان، تسمى ببنوك الودائع وما يميزها هو قبول الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية وأن وظيفة البنك التجارية تلقي الودائع بكل أنواعها تعبئة الادخار وتوظيف جزء كبير من الودائع في شكل قروض وأن كل العمليات التي تحدث على مستوى هاته البنوك مهمة وأهمية بالغة وقد تعددت أنواعها ووظائفها وتعددت بذلك تعاريفها، فتميزت بعدة خصائص وأهداف حيث في هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم تعاريف البنوك التجارية وأهدافها وأهميتها كما سوف يتم التطرق إلى وظائفها وأنواعها ومواردها واستخداماتها من خلال المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.**
- ✓ **المبحث الثاني: آلية تمويل البنوك التجارية للمشاريع المتوسطة وقصيرة الأجل.**

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

لقد احتلت البنوك بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة مكانة هامة في المنظومات الاقتصادية، حيث اعتمدت البنوك التجارية أوعية ادخارية كبيرة وقنوات رئيسية للتمويل، وقد تعددت أنواعها، فتعددت بذلك تعاريفها، فتميزت بعدة خصائص عن غيرها من البنوك الأخرى.

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف البنوك التجارية وإبراز أهميتها وخصائصها.

أولا: تعريف البنوك التجارية:

يمكن تعريف البنوك التجارية كالتالي:

1- البنوك التجارية هي التي تتخصص في تلقي الودائع، ومنح القروض بجانب تقديم مجموعة أخرى من الخدمات المصرفية المكملة مثل شراء وبيع الأوراق المالية، وتحصيل الأوراق التجارية وخصم الكمبيالات وقبولها، وشراء وبيع العملة الأجنبية، وفتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان وتأجير الخزائن الحديدية.[1]

2-مؤسسات ائتمانية غير متخصصة، تقوم بقبول ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب، أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل.[2]

3- تعتبر البنوك التجارية من أهم أنواع البنوك، وأكثرها نشاطا وترتبط بها أوسع العمليات المصرفية إذ أن معظم الودائع تتركز لديها، كما أن معظم القروض تمنح من خلالها وتؤدي معظم الخدمات عن طريقها.

انطلاقا من التعاريف السابقة، يمكن القول بأن البنوك التجارية عبارة عن مؤسسة مالية وسيطية، وذلك من خلال قيامها بجذب الودائع بمختلف أنواعها من المودعين وتقديمها على شكل قروض إلى الفئات المعنية.

[1] أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في المنشآت المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 12.

[2] محمود سحنون، دروس الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2003، ص76

ثانيا: أهمية البنوك التجارية وخصائصها

أ- أهمية البنوك التجارية:

لقد تطور النشاط البنكي بتطور النشاط الاقتصادي وأصبحت البنوك الداعم الأساسي على الصعيدين التنموي والاستثماري وتظهر أهمية البنوك فيما يلي[1]:

1. قيام البنوك التجارية بالوساطة المالية، وعلى ذلك فمن يتعين على صاحب المال أن يجد نفسه المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للاثنين.

2. تستطيع البنوك التجارية الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية، نظرا لتنوع الاستثمارات التي تقوم بها، ومن ثم توزيع المخاطر بين الاستثمارات المختلفة.

3. تمتلك البنوك التجارية موجودات قريبة من النقود تدر عائدا، مما يقلل الطلب على النقود وتزيد بذلك سيولة الاقتصاد.

4. تمثل البنوك التجارية الركيزة الأساسية لتطبيق أدوات السياسة النقدية التي تطبقها الدول من خلال بنوكها المركزية، حيث تستخدم البنوك المركزية أسعار فائدة المدينة والدائنة والنسب المالية الرقابية في التأثير على حالات الاقتصاد من حالات الكساد أو رواج أو تضخم.

5. منح القروض له تأثيره الكبير على الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري ومن ثم يؤثر على الدخل القومي ومستوى التشغيل ومعدلات البطالة.

6. تقدم البنوك التجارية موجودات مالية متنوعة بمخاطر مالية مختلفة، وعوائد مختلفة أيضا وتستوعب بذلك جميع رغبات المستثمرين وشروطهم.[2]

7. إن وجود البنوك التجارية يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي ناتج عن تفاعل المؤسسات التجارية من جانب والمتعاملين معها من جانب أخر حيث تعمل على تسهيل معاملات التجاري والمستثمرين وتوظيف أعداد كبيرة ومن الموظفين فيها.[1]

[1] ريما حيدر شيخ السوق، اثر كفاية رأس المال في المصارف التجارية الخاصة في سورية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التمويل والمصارف ،كلية الاقتصاد، جامعة حماة الجمهورية العربية السورية ،2017، ص17

[2] ريما حيدر شيخ السوق، مرجع سابق، ص18.

8. تشجيع الأسواق المالية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.[2]

9. كما تمثل ودائعها مكون أكبر في عرض للنقود وذلك بمنحها القدرة على خلق نقود إضافية ويترتب على ذلك أثار اقتصادية مثل تأثيرها على الإنتاج والأسعار ومستوى الاستهلاك.[3]

ب- خصائص البنوك التجارية:

تتميز البنوك التجارية مجموعة من الخصائص أهمها:[4]

- تتمثل السمة الأساسية للبنوك التجارية في قدرتها على خلق الائتمان وإضافتها بذلك إلى كمية النقود، نقودا دفترية، أي نقودا مصرفية؛
- تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعا لحاجة السوق النقدي غير أن هذا التعدد لا يلغي إمكانية التركيز للبنوك التجارية في النظام الرأسمالي؛
- قبول الودائع الجارية (تحت الطلب)، والتي يتم سحبها في أي وقت وبأي قدر كان في حدود مبلغ الوديعة، وحيث تعتبر الودائع الجارية هذه أحد أشكال النقود إذ أن عرض لنقد في الاقتصاد يتضمن نقود ودائع الطلب حيث يتم سحب هذا النوع من الودائع باستخدام الشيك؛
- تتأثر برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه، وذلك من خلال لجنة المراقبة على المصارف، إذ لا نكتفي بالرقابة التوجيهية فقط بل تفرض على البنوك التجارية أحكاما واجبة التنفيذ تحت طائلة العقوبات المدنية أو الجنائية؛

---

[1] باسل جبر حسن أبو محسن ، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين (1997-2004)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، 2006، ص 20

[2] ريما حيدر شيخ السوق، مرجع سابق، ص18

[3] عبد الوهاب يوسف احمد ،التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن ،2008، ص 151.

[4] محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 36

- يتمثل هدفها الأساسي في تحقيق الريح حيث أن البنوك التجارية غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات إذ أنها تعتبر مؤسسات رأسمالية هدفها تحقيق أكبر قدر ربح ممكن بأقل تكلفة ممكنة.

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية وأنواعها:

وفي هذا المطلب سنتعرف على أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية

أولا: وظائف البنوك التجارية:

يمكن تقسيم وظائف البنوك التجارية إلى الوظائف تقليدية وأخرى حديثة وإلى وظائف فرعية.

1. الوظائف التقليدية:

والتي تتمثل في الآتي[1]

1.1. قبول الودائع على اختلاف أنواعها التالية:

✓ تحت الطلب (الحساب الجاري): تودع لدى البنك دون قيد أو شرط ويستطيع صاحبها أن يسحب منها في أي وقت شاء أثناء الدوام الرسمي للمصرف ولا يدفع البنك فائدة على هذا النوع من الودائع؛

✓ تحت إشعار: الوديع التي لا يمكن لصاحبها السحب منها إلا بعد إخطار البنك فترة زمنية متفق عليها؛

✓ ودائع لأجل: وديعة تودع لدى بنك تجاري ولا يجوز لصاحبها سحبها أو سحب جزءمنها إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها؛

✓ ودائع التوفير: وهي الودائع الادخارية أي تودع بهدف الادخار و الاستثمار معا، ومنهم هذه الودائع ودائع التوفير وهي عبارة عن مبالغ نقدية يتم إيداعها لدى البنك وإثباتها في دفاتر خاصة تسمى بدفاتر التوفير، يحملها المودع وذلك مقابل فائدة يحصل عليها المودع.[2]

2.1. فتح الحسابات الجارية.

[1] انس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن،2012، ص 112

[2] كامل فاتح المطايعة، الاستثمار في المصارف، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، 2014، ص 157

3.1. تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة Liquidity والربحية Profitability والضمان أو الأمن security، ومن أهم أشكال التشغيل والاستثمار ما يلي:[1]

- ✓ منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة.
- ✓ بتحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها.
- ✓ التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء لمحفظتها أو لمصلحة عملائها.
- ✓ تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية.
- ✓ التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء : والشيكات السياحية والحوالات الداخلية منها والخارجية.
- ✓ تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات المسحوبة عليها.
- ✓ المساهمة في إصدار الأسهم والسندات الشركات المساهمة. ح. تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة.

2. الوظائف الحديثة:

والتي تتمثل في :

1. تقديم خدمات استشارية للعملاء بما يتعلق بأعمالهم ومشاريعهم التنموية؛
2. المساهمة والدعم في تمويل المشاريع التنموية والمشاريع السكنية؛
3. تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء؛
4. شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب العملاء؛
5. شراء وبيع عملات أجنبية؛
6. شراء وبيع شيكات سياحية؛[2]

[1] مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، 2013، ص ص، 84.85

[2] انس البكري، وليد صافي، مرجع سابق، ص 113، 114

7. إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة Trust Department، وهي تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري، ومما يجدر ذكره أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب أن لا يتجاوزه؛

8.المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية، وهنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض الآجال قصيرة لآجال متوسطة وطويلة الأجل نسبيا؛[1]

9. تأجير الخزائن؛

10. تحويل العملات لمخارج، نقل الأموال، تحويل نفقات السفر والسياحة؛

11. شراء الصكوك الأجنبية وصكوك المسافرين سداد فواتير الخدمات، ادخار المناسبات؛

12. أخيرا تقديم مختلف الخدمات البنكية الالكترونية؛[2]

ويضاف إلى هاتين المجموعتين من الوظائف الرئيسية للبنوك التجارية في مجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد (الاقتصاد الموجه) وظائف أخرى منها:[3]

أ. **وظيفة التوزيع** Distribution: في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج والمتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق المصرف، ويتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية، لا يوجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف تزاول هذا النشاط في ظل ذلك النظام؛

ب. **وظيفة الإشراف والرقابة** Sepersion and control: تتولى البنوك في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة في استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت له من أغراض، وللتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها؛

[1] محمد مصطفى السنهوري، مرجع سابق، ص 85.

[2] ثريا عبد الرحيم الخزرجي، شرين بدري البارودي ، مرجع سابق، ص 146

[3] محمد مصطفى السنهوري ، مرجع سابق، ص86.

ثانيا: أنواع البنوك التجارية:

تنقسم البنوك التجارية إلى عدة أنواع وتتمثل فيما يلي:

1- من حيث نشاطها وتغطيتها للمناطق الجغرافية:

وتتمثل فيما يلي:[1]

- **البنوك التجارية العامة:** يقصد بها تلك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنع الائتمان القصير والمتوسط الأجل، وكذلك فهي تباشر كافة مجلات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.
- **البنوك التجارية المحلية:** ويقصد بها تلك البنوك التي ينتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبيا مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد، وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، ويقع المركز الرئيسي للبنك الفرعي في المنطقة المحددة.

2- من حيث حجم النشاط:

وتتمثل فيما يلي:

- **بنوك الجملة:** ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.
- **بنوك التجزئة:** وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى، لاجتذاب أكبر عدد منهم، وتتميز هذه البتول بما يتميز متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا.

3- من حيث عدد الفروع:

وتتمثل فيما يلي: [2]

- **بنوك السلاسل:** مع نمو حجم البنوك التجارية، ونمو حجم الأعمال التي تمولها من أجل تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع وهذه البنوك تعد نشاطها من خلال قتع سلسلة

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة المصارف الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 29

[2] امحمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص17.

مكتملة من الفروع، وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا، يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات التي تلتزم ها كافة وحدات السلسلة وتقوم المركز الرئيسي بالتنسيق بين عمال الوحدات ونشاطاتها ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة.

- **بنوك المجموعات:** وهي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتمتلك رأسمالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها ولهذا النوع من البنوك طابع احتكاري وأصبحت سمة من سمات العصر، وقد انتشرت مثل هذه البنوك في الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا.

- **البنوك المحلية:** وفي بنوك تنشأ لتباشر نشاطها في منطقة جغرافية معينة، وتخضع عادة لقوانين تلك المنطقة في حالة اختلاقها عن قوانين البلاد.

- **البنوك الفردية:** وهي منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص، ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة أو تتميز عن باقي أنواع البنوك بأنها تقصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصوصة، وغير ذلك من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير، ويرجع السبب في ذلك أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل لصغر حجم مواردها.[1]

[1] امحمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص 18-19.

المبحث الثاني: آلية تمويل البنوك التجارية المشاريع المتوسطة وقصيرة الأجل

يمثل نشاط التمويل إحدى الأنشطة الأساسية في أي مؤسسة مهما كان حجمها ومن القرارات الهامة في أي مؤسسة اقتصادية، لأنه عنصر محدد لكفاءة متخذي القرارات المالية، إذ نلاحظ أن المشاريع المتوسطة وقصيرة الأجل تواجه معوقات تعيق في تمويلها التي تعتبر محدد أساسي لقراراتها.

من خلال هذا المبحث نتعرض لمفاهيم عامة حول التمويل وأهميته.

المطلب الأول: تعريف التمويل وأهميته في المشاريع المتوسطة وقصيرة الأجل:

وسيتم تقديم فيه المطلب عدة تعريفات للتمويل وتبيين أهميته أيضا.

أولا: تعريف التمويل:

– يعرف التمويل بأنه وظيفة إدارية تهتم بتحديد الموارد المالية ورصد الأرقام المطلوبة بنشاطها في المنشأة لتحقيق هدف محدد مسبقا.[1]

– التمويل يتمثل أساسا في تجميع المال وتقديمه سواء كان في شكل نقدي أو على شكل عروض إلى أصحاب العجز، سواء لغرض الاستيلاء أو الاستثمار في مشاريع يتوقع أن تحقق أرباحا تغطي تكلفة هذه الأموال، إذ نجد أن هناك طرفان أساسيان يتمثلان في أصحاب الفائض المالي من جهة وأصحاب العجز المالي من جهة أخرى، وفي بعض الحالات يوجد طرف ثالث يسمى الوسيط المالي الذي عادة ما يتمثل في البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تسمى العملية في هذه الحالة التمويل عن طريق الوساطة المالية.[2]

[1] حسين محمد سمحان، احمد عارف العساف، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل الإسلامي والتقليدي، دار المسيرة لمنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015 ، ص36

[2] شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقميدية والبنوك الإسلامية، دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة، عالم الكتب الحديث ، الأردن، 2013.ص12

– يعرف التمويل بأنه البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال والاختيار وتقييم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المنشأة المالية.[1]

– التمويل هو مجموع الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع في أي وقت يكون هناك حاجة إليها، ويمكن أن يكون هذا التمويل قصير الأجل أو متوسط الأجل أو طويل الأجل.[2]

– التمويل يمثل الإجراءات التي تختص بالحصول على الأموال وإدارتها لاستخدامها في الشركة .[3]

هناك معنى عام للتمويل ويعني تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي.

التمويل: هو أنه أحد مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال والحكومات.[4]

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص أن التمويل هو مجمل العمليات التي تقوم المؤسسة من خلالها بتلبية متطلباتها من أموال وأنه سيولة نقدية مطلوبة في وقت الحاجة التطوير المشروع أو إنفاقه بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك.

ثانيا: أهمية التمويل:

إن المؤسسات والدولة والمنظمات لها استخدام دائم لجميع مواردها المالية، فهي تلجأ عند الحاجة إلى مصادر خارجية لسد احتياجاتها سواء من عجز في الصندوق أو التسديد الالتزامات، و يمكن القول بان للتمويل أهمية كبيرة تتمثل في:[5]

1. يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني؛

[1] هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحميل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن ، 2000 ، ص77

[2] قتيبة عبد الرحمن العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص53

[3] موفق عدنان عبد الجبار الحميري ، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 ، ص 35

[4] خوني رابح، رقية حساني، مرجع سابق، ص95

[5] خوني رابح، رقية حساني، مرجع سابق،ص96.

2. يساهم التمويل في تحقيق أهداف المؤسسة من اجل اقتناء أو استبدال المعدات؛

3. يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي؛

4. يضمن التمويل السير الحسن للمؤسسة فيه يعمل على تحرير الأموال أو الموارد المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها ويوفر احتياجات التشغيل ويزيد من الدخل بإنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة، لهذا يعتبر قراره من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتني بها المؤسسة؛

5. إن السيولة لا يمكن المحافظة عليها من طرف الشركة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية إلا عن طريق قرار التمويل وللإشارة أن السيولة هنا تعني ببساطة توفير الأموال السائلة الكافية لمواجهة الالتزامات المرتبة عليها عند استحقاقها وتعني ببساطة أشد القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر كبيرة؛

6. إن الاستخدام الأكفأ للتمويل الخارجي يؤدي إلى تخفيف الضغط على ميزان مدفوعات الدولة المدينة والذي يرجع إلى خدمة ديونها الخارجية ومن أهم عوامل كفاءة استخدام التمويل الخارجي، الربحية، الملائمة، المرونة، السيولة؛[1]

7. التمويل إحدى الوظائف أو الدعامات الأربع الرئيسية في أي مشروع كان والتي لا يمكن الاستغناء عنها، فالمشروع الخاص والمشروع العام والوحدة أو المؤسسة الحكومية والمتحف والجمعية الخيرية تحتاج إلى الوظيفة المالية ولا يقتصر وجود الوظيفة المالية على المؤسسات المذكورة بل نجدها على المستوى الفردي والعائلي؛[2]

8. خلق روح التكامل والتنافس بين المشروعات؛

9. مواجهة مشكلة البطالة وخلق وتوفير فرص العمل؛

10. توسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص ونشر ثقافة العمل الحر؛

11. زيادة الصادرات والإحلال محل الواردات مما ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات.

[1] عبد الله بلعيدي، التمويل برأس المخاطر (دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، جامعة محمد الحاج لخضر، باتنة، 2008-2007 ، ص 10.

[2] سليمان أبو صبحا، الإدارة المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013 ، ص9

المطلب الثاني: طرق تمويل البنك التجاري للمشاريع المتوسطة وقصيرة الأجل ومعوقاته

ونتطرق في هذا المطلب إلى شرح عملية التمويل للمشاريع المتوسطة و قصيرة الأجل

أولا:طرق تمويل البنوك التجارية للمشاريع المتوسطة وقصيرة الأجل:

تعتبر البنوك التجارية كممول رئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك أمام غياب مؤسسات المعنية متخصصة وضعف السوق المالي حيث تتخل من خلالها لتوفير تشكيلة مختلفة من القروض صنفت حسب طبيعة النشاط الممول إلى قروض الاستغلال وقروض الاستثمار.

1- قروض الاستغلال: نشاطات الاستغلال هي على العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في غالب الأحيان (12) شهرا.[1]

2- القروض العامة: سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليس موجهة التمويل أصل بعينه.

أ- تسهيلات الصندوق: هي عبارة عن قروض معطاة لتحقيق صعوبات السيولة المؤقتة.

ب- المكشوف: هو عبارة عن فرض بنكي لقائدة الزيتون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل.

ج- قرض الربط: هو عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة | المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب، تحققها شبه مؤكد ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية.[2]

3- قروض الاستثمار: في الحقيقة نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات الفترات طويلة.

[1] الطاهر الطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص 57.

[2] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 58-61

أ- قروض متوسطة الأجل: توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يجوز استعمالها 7 سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل، وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة.[1]

ويمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل:

- القروض القابلة للتعبئة: فالأمر يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه.

- القروض غير قليلة للتعبئة: فإن ذلك يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي وبالتالي، فإنه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض

ب- قروض طويلة الأجل: القروض الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات تفوق في الغالب 7 سنوات، ويمكن أن تمتد أحيتا 20سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاصمن الاستمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي، مباني، بمختلف استعمالاتها المهنية)

ثانيا: معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنك التجاري:

على أساس اعتبار البنوك المصدر الأساسي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم فإن هذه الأخيرة عادة ما تحجم عن منح الائتمان لهذا النوع من المؤسسات، وهو ما يستدعي بنا ضرورة تسليط الضوء عن العوائق التي تحول دون تحسين العلاقة بين البنوك والمؤسساتي

1- شفافية المعلومات:

تعتبر عدم شفافية المعلومات المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخاصية تتميز بها دون غيرها من المؤسسات الأخرى، نظرا لطبيعتها الخاصة تجاه نظام المعلومات وهيكل الملكية، وتربطا لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبنوك علاقة قوية تأخذ جوهرها من اتفاقية القرض، إلا أن تلك العلاقة تتأثر بدرجة شفافية المعلومة المقدمة من

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 73 – 75.

طرف تلك المؤسسات للبنوك، بسبب تعارض الأهداف بينهما، ضمن وجهة نظر المؤسسة ترى أن البنوك متشددة من حيث حجم المعلومة المطلوبة ولا تراعي خصوصيتها[1]من طرف إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير شفافة و غير كافية نظرا لضعف ونقص الكفاءة الإدارة في تسيير وإقناع البنوك بنوعيتها تظهر علاقة القرض التي تربط بين المؤسسة والبنك عدم تماثل في المعلومات بينهما، وكما رأينا سابقا أن الإدارة تملك معلومات أكثر من الغير عن وضعية المؤسسة وكافة المتغيرات المحددة بمردودية استثماراتها، وعليه فإن المقرض يشترط حد أدنى من المعلومات التي تمكنه من إجراء تقييم مالي واقتصادي لاستخدام الأموال المقترضة، وتعتبر الميزانية وجدول حسابات النتائج غالبا ذلك الحد الأدنى من المعلومات الموفرة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- شخصية وسلوك المسير (الخطر المعنوي):

يرتبط هذا العامل ارتباطا وثيقا بعدم تماثل المعلومات في المقرض والمقترض، ويمثل الخطر المعنوي المتعلق بمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يتحمل أن يقوم المسير بتحويل جزء النتائج المحققة بهدف تدنيه المصاريف المالية، ينشأ الخطر المتعلق بانتهازية المسير نتيجة لعدم تماثل المعلومات بينه وبين المقرض، فهذا الأخير لا يمكن ملاحظة ومراقبة أداء المؤسسة وعلى هذا الأساس تظهر إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مرتبطة فقط بنقص الملاءة المالية، بل بنتائج تخوف البنوك من الإدارة والناجحة بدورها عن عدم رغبة الإدارة في تبليغ كافة المعلومات بالوضعية ونشاطها للبنك ومنه تتأثر قرارات البنوك فيها بمنح الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشخصية المقترض.[2]

[1] العايب ياسين، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011، ص ص، 275-280،

[2] العايب ياسين، المرجع السابق، ص، 275، 280.

3- الضمانات:

تلعب الضمانات المعروفة من طرف البنوك على المؤسسات الاقتصادية دورا فعالا في تقويم السلوك للمسير، حيث تجعل من العجز مكلف بالنسبة له، مما يعرضه على تحقيق الخطر الذي يتعرض له المشروع إلى أدنى مستوياته، وفي الوقت بذل مجهودات أكبر والتصريح بكل شفافية بالنتائج المحققة تستند القروض في اتخاذ القرارات التمويل على مدى توفر الضمانات للمقترضين دون الأخذ بعين الاعتبار حجم المؤسسة ونوعية أعمالها، وتطلب البنوك مقابل تمويلها ضمانات شخصية وعينته عالية حيث يمثل متوسط مستوى الضمانات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 151%من قيمة التمويل، وتختلف هذه النسبة بحسب الحجم المؤسسة، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثلا في سوريا يطلب منها ضمانات بحوالي 230% للمؤسسات الكبيرة، أما في الجزائر فتطلب ضماناتها بقيمة 150% من قيمة التمويل للمؤسسات الخاصة، مقابل 50% للمؤسسات العمومية وبالقياس إلى أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تملك ضمانات رسمية أو مستندات قانونية تكفي تلبية قيمة التمويل الممنوح لها، فإن هذا يعني مسألة فرض للحصول على التمويل اللازم لها.[1]

4- محدودية وحجم نوع التمويل:

غالبا ما تكون حجم القروض المتاحة من البنوك التجارية محدودة وغير كافية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع نقص شديد في التمويل طويل الأجل وفرض نمط واحد في المعاملة من حيث فترات السماح ومدة السداد، بغض النظر عما إذا كان هذا النمط يتناسب أولا مع طبيعة هذه المؤسسات. فالفئات ليست لها القدرة على الحركية الاستثمارية ولا تملك الخبرة والمؤهلات، لا يمنح لها التمويل حتى يوجد ضمانات، على العكس الفئات الغنية التي تتحصل على القروض بالحجم المطلوب وبالتالي أصبحت مهمة البنوك في هذه البلدان محصورة على مساعدة الأغنياء والمؤسسات القائمة على النمو والتوسع لا غير.[2]

[1] حفيف فوزية، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب البليدة الجزائر، 2009، ص74.

[2] بوحرب حكيم، دور السوق المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، نقود مالية وبنوك جامعة سعد دحلب البليدة الجزائر، 2008، ص105

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تزال في وضع غير مستقر، لذا يجب تنسق الجهود من أجل تكفل فعال لتطوير العلاقة بين البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتحديد الاحتياجات والمشاكل المتعلقة به، وذلك لكي تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من استخدام أمثل للإمكانيات التي يتيحها النظام البنكي. ورغم ذلك تتجلى هنا أهمية وجود علاقة دائمة تتميز بالثقة والتبادل الدائم للمعلومات بين البنك والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، التي تزيد من قدرة البنك على تقديم قروض أكبر لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف البنوك أهم ما يضمن نجاحها واستمرارها.

الفصل الثاني

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار وكالة دعم وتشغيل الشباب

تمهيد:

انتشر مصطلح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انتشارا واسعا في مختلف دول العالم ليعبر عن نوع معين من المؤسسات، إلا أن هذا المصطلح مازال يعبر عن حقيقة وضعية هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية كبيرة في اقتصاديات كثير من الدول نظرا لمساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهي تتميز بخصائص جوهرية قد تجعلها قطاعا هاما ومكملا لقطاع المشروعات الكبيرة وبالتالي فهي تساهم بدور إيجابي في القضاء على البطالة ومحاربة الفقر، كما تسعى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى مرافقة الشباب البطال لتوسيع المؤسسات سابقة الذكر في مجال إنتاج السلع والخدمات وبالتالي تمنح إعانات مالية خلال مراحل الإنشاء .

يهدف هذا الفصل إلى دراسة مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،وقد تناولنا في هذا الفصل مبحثين أساسيين:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الثاني: وكالة دعم وتشغيل الشباب (Ansej) ودورها في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد شكل تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جوهر الاختلاف بين الدول، لذلك سنحاول ضمن هذا المبحث إبراز المفاهيم النظرية المحددة لهذه المؤسسات، إضافة إلى تفيد بعض المصادر والتصنيفات التي تميزها عن المؤسسات كبيرة الحجم.[1]

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

سنتطرق في هذا المطلب إلى تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم إبراز أهميتها وخصائصها.

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أمام هذا التنوع الاقتصادي و القانوني، تبقى إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولقد حاول كثير من المختصين والباحثين تقديم عدة تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن سوف تركز على تعريفين هما:

1- تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

قام الاتحاد الأوروبي بإصدار تعريف عام 1996 متضمنا توصيات المفوضية بتاريخ 03 أفريل 1996 بشأن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومقنعة التوصيات نفسر السبب الذي وضع من أجله التعريف، و الذي تعمل على سبيل المثال في البرامج الموجهة، المعاملة التفضيلية برامج الإعاقة، الدعم الموجه ونقص التنسيق، وناقشت المنظمة كذلك الكيفية التي تمت بها التوصل إلى التعريف المقترح الذي يستخدم عند العمال، المبيعات السنوية أو إجمالي الأصول كمعيار للاستقلالية، وعليه جاء التعريف على النحو التالية:[2]

- المؤسسة المصغرة: تضم أقل من 10 عمال.

---

[1]- عمران عبد الحكيم، استراتيجيات البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رسالة ماجستير محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر،2006، ص 03.

[2]- بن نذير نصر الدين، دراسة استراتيجية الإبداع التكنولوجي في القدرة الشقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011-2012، ص 15.

-المؤسسة الصغيرة: تضم أقل من 50 عامل وتبلغ مبيعاتها السنوية أقل من 7 ملايين أورو أو إجمالي الأصول اقل من 5 ملايين أورو.

-المؤسسة المتوسطة: تضم أكثر من 50 عامل و أقل من 250 عامل وتبلغ مبيعاتها السنوية أقل من 40 مليون أورو أو يبلغ حجم أصولها الإجمالي أقل من 27 مليون أورو.

ومعيار استقلالية المؤسسة موحد بالنسبة لجميع المؤسسات، ويتمثل في امتلاك المؤسسة من قبل شخص واحد أو عدة أشخاص، وألا يكون من بين المؤسسات التي لها حقوق تصويت بنسبة 25 أو أكثر.

وهكذا توصلت دول الاتحاد الأوروبي من إيجاد تعريف موحد بالرغم من عدم نقته إلا أنه وبسبب اختلاف القدرات الاقتصادية لكل بلد فإن المعيار الذي يمكن أن يتحكم أكثر في التعريف هو المعبر الأول القائم على عدد العمال. [1]

2- تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد عرفت الجزائر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من نفس المعايير المستخدمة من قبل دول الاتحاد الأوروبي، وذلك بصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و يتلخص تعريف الجزائر لهذه الأخيرة في القانون رقم 01 -15 الصادر في 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي اعتمدت الجزائر على معياري العمل ورقم الأعمال، حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تأتي بعد ذلك المواد 5،6، و7 شبيه الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها.[2]

- تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و الخدمات؛

[1]- شعباني إسماعيل، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في دول العالم، الثورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة لتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية جامعة سطيف 25-28 ماي، 2003، منشورات مخيم الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، 2004، ص 63.

[2]- شهرزاد برجي، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011-2012، ص 31 ص 32

- تشغل من 01 إلى 250 شخصا؛

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار، أو لا يتجاوز مجمع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار؛

الجدول رقم (1): معايير تصنيف و تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نوع المعايير / المؤسسات	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	01-09	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10-49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50-250	من 200 إلى 2 مليار دج	بين 100 و 500 مليون دج

المصدر: بلجاج فراجي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية بالجزائر، مجلة الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي، العدد 11، 2009، ص 12.

ثانيا: أهمية و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1-أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة، أهمية كبيرة وهذا راجع إلى ما تحققه من أهمية اجتماعية أو اقتصادية سواء على مستوى المجتمع أو على مستوى الفرد من خلال تحسين المستوى المعيشي للفرد، وتوفير مناصب شغل.

أ- الأهمية الاجتماعية

وتتمثل الأهمية الاجتماعية في ما يلي:

- تعمل على التواصل بين الأجيال(الجد، الأب، الابن) والحفاظ على التراث والحضارة.[1]

[1]- شاوي صباح، أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، منشورة سنة 2010/2009، ص 162.

– مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في تنمية المواهب والابتكارات لأصحاب المبادرات المتميزة من رواد الأعمال، ذو الكفاءة والطموح والنشاط من خلال توظيف مهاراتهم وقدراتهم الفنية وخبرتهم العملية والعلمية لخدمة مشاريعهم.[1]

– للمشروعات الصغيرة دور اجتماعي يظهر في المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي للدولة لأن هذه المشروعات يمكن أن تنمو باعتماد على رأس المال الوطني والمدخرات الوطنية.[2]

– توفير العديد من فرص العمل الجديدة للحد من مشكلة البطالة الناجمة عن الانتشار السريع للتقنية في مختلف القطاعات.[3]

– لصغر حجمها فإن بإمكانها التوغل إلى القرى والأرياف والحد من هجرة السكان إلى المدن الكبيرة.[4]

– إن الأعمال الصغيرة توفر نحو 67% من فرص الأعمال الأساسية وتعمل على تحمل مسؤولية التدريب أثناء العمل وتنمية مهارات الشباب .[5]

ب–الأهمية الاقتصادية

وتتمثل الأهمية الاقتصادية فيما يلي:

– التجديد والابتكار ورفع كفاءة الإنتاجية لتنمية القدرات التصديرية في الأسواق الخارجية وتدعيم الأوضاع التنافسية للدول المتقدمة تجاه الدول الأخرى وخاصة حديثة التصنيع[6]

[1]–بولقواس ابتسام، آليات مكافحة البطالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السنة الثانية ماجستير جامعي ، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص6.

[2]–برجى شهرزاد، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012/2011، ص 51.

[3]– سبوطي عبد حكيم، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة البحث والدراسات العلمية، المركز الجامعي يحي فارس المدية، العدد2، وتاريخ الإصدار ديسمبر 2008 ص 6.

[4]– سالم عرفان، الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة، دار النواسية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، سنة 2011، ص70.

[5]– ماجد العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الثالثة، دار السيرة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، سنة 2009، ص 24.

[6]– سبوطي عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص3

– تساهم في تنمية الصادرات وتقليص الواردات الأمر الذي يؤكد إيجابية على ميزان المدفوعات للدول النامية كما تساهم في إنتاج القيمة المضافة وتزايد حصيلتها في إجمالي الناتج الوطني الخام[1]

– تساهم في تحقيق تكامل اقتصادي مع مؤسسات الكبرى وذالك بإنتاج بعض احتياجات ومستلزمات إنتاج للمؤسسات الكبرى .[2]

– تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على جذب صغار المدخرين وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات لأن مدخراتهم محدودة كافية لإقامة هذه المؤسسات.[3]

2-خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أغلبية مرتفعة من المؤسسات في العديد من دول العالم، وخاصة الدول المتقدمة، وهذا لما لها من خصائص تميزها عن غيرها ومن بين هذه الخصائص ما يلي:

- **المستوى التكنولوجي:** تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على تكنولوجيا غير معقدة وتستخدم تقنيات بسيطة لضآلة رأس المال وضعف الإمكانيات المالية لذا فهي تركز على تكنولوجيا كثيفة العمل.[4]
- **محدودية الانتشار الجغرافي:** إذ أن معظم هذه المؤسسات تكون محلية أو جهوية [5].

توفير الخدمات لصناعة الكبرى: بحيث تتم هذه العمليات عن طريق عقود تسمى لتعقد من الباطن .[6]

---

[1]–بولقواس ابتسام، مرجع سابق، ص 7

[2]– غالم عبد الله و آخرون واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و دورها في تنمية الاقتصاد الوطني ،واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامع الوادي الجزائر و ذلك يومي 6/5 ماي 2013 ، ص7

[3]– قويدري عبد الرحمان، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية أدرار ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،منشورة، جامعة بشار ،الجزائر، سنة 2012/2011، ص 27

[4]–شاوي صباح، مرجع سبق ذكره، ص 153

[5]– برودي نعيمة، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية و متطلبات تكييف مع المستجدات العالمية العالمية ،الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ،جامعة تلمسان، الجزائر ، ص 116،

[6]–بولقواس ابتسام، مرجع سابق، ص6.

- **القدرة على التقليل من البطالة:** عادة ما تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالاعتماد على التقنيات ذات الكثافة العمالية وهو ما يسمح برفع قدرتها على توفير مناصب الشغل وتقليل من مشاكل البطالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة وقد أثبتت التجارب تفوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال توفير مناصب الشغل.[1]

- **القابلية للتجديد والابتكار:** تتوفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قدرة عالية على تجديد في أعمالها وابتكار أساليب متفوقة مما يحقق رضا العملاء.[2]

- **الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي:** يقصد بهذه الخاصية غياب نظرة إستراتيجية بعيدة، تمكن المؤسسة من تحقيق القوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها، كما تمكن صاحب المؤسسة من تقدير إمكانيات عمله ودراسة سلوك المستهلك (ما الذي يمكن شراءه؟،من هو المستهلك المستهدف؟،كيف يمكن المحافظة عليه؟).[3]

- **الجمع بين الإدارة والملكية:** حيث أن صاحب أو أصحاب المشروع غالبا ما يكون هو مدير المشروع ومن ثم يتمتع بالاستقلال في الأداء وقضاء ساعات طويلة من العمل اليومي تتجاوز أربعة عشرة ساعة يوميا.[4]

- **المركزية:** حيث يقوم مالك المشروع في مباشرة أعماله بنفسه أو بمعاونة عدد محدود من المساعدين بتأدية النشاطات المختلفة في المنظمات.[5]

---

[1]– برج شهرزاد، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[2]– غالم عبد الله وآخرون، مرجع سابق، ص 6.

[3]– قويدري عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، 21.

[4]– جواد نبيل، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الطبعة الأولى، ماجد المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر، بيروت ،ص84.

[5]– فايزة جمعة آخرون، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، سنة 2010، ص 85،

المطلب الثاني: مشاكل ومعيقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تواجهها

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من مشاكل وصعوبات وتحديات التي تحد من قدرتها على العمل والمساهمة في الاقتصاد الوطني وتحريك عجلة التنمية والتي تعتبر عائق أمام تطور هذه المؤسسات.

1- مشاكل ومعيقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة صعوبات سواء كان ذلك عند الإنشاء أو أثناء مباشرة نشاطها ويمكن تلخيص أهم المشاكل فيما يلي:

- ندرة المواد الأولية من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف.[1]

- تكلفة رأس المال من الأمور المعروفة أن تكلفة التمويل على المستوى الضيق أعلى منها في التمويل على مستوى الواسع وخاصة فيما يتعلق بالحصول على المعلومات وتكاليف الإجراءات المختلفة للحصول على القروض وتقديم الضمانات فشروط الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تكون صعبة وقاسية.[2]

- عدم وجود قانون موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يحدد تعريف لها وينظم عملها ويوفر لها التسهيلات وما ينتج عن ذلك تعدد التشريعات واللوائح التي قد تتعارض مع بعضها البعض.[3]

- صعوبة إيجاد المكان الدائم والملائم لإقامة المؤسسة ومن ثم إنجاز المشاريع الاستثمارية وتنميتها.[4]

---

[1]--سالم عرفان، مرجع سابق، ص 47.

[2]- ناصر المنصور، الريادة في الأعمال وأسس إدارة المشروعات الصغيرة دار الرضا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سورية- دمشق، السنة 2003،ص62.

[3]-ساوي صباح، مرجع سبق ذكره ص 174.

[4]- شريف غياط وآخرون، تجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد 24 تاريخ 2008، ص138.

- المشاكل والصعوبات الإدارية تعرض المستثمرون في المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى إجراءات إدارية معقدة وطويلة تصل أحيانا إلى انسحاب المستثمرون من تنفيذ المشروع بسبب بعض القوانين والتي لا تراعي ظروف المستثمر.[1]

- الضرائب: يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات، ص، م. في جميع أنحاء دول العالم وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات، ص، م. من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب نظرا لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب.[2]

- شدة المنافسة بين الم، ص، م. وبعضها البعض من ناحية والمنافسة بينها وبين المؤسسات الكبيرة الحجم من ناحية أخرى ثم المنافسة بين هذه المؤسسات الوصية وبين الشركات الأجنبية من ثالثة.[3]

- محدودية سوق التعامل فسوق التداول بالنسبة للمشاريع ص، م. يعتبر محدودة لا تتعدى المنطقة التي توجد فيها.

- انخفاض حجم الإنتاج حيث يقلل ضآلة حجم الإنتاج مخاطر الاحتفاظ بالمخزون لمدة طويلة.[4]

2- التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة.

لقد ساهمت التغيرات التي مست الأنظمة والأدوات الاقتصادية في أواخر القرن العشرين في تغيير القوى الاقتصادية وهذا نتيجة للتطور التكنولوجي حيث أصبح العالم قرية صغيرة بفضل وسائل الاتصال والإعلام نتيجة هذا التطور.

- **التطور التكنولوجي:** يساهم التقدم التكنولوجي في تسهيل عملية الاتصال وسرعة في أداء المعاملات الاقتصادية بين الدول وانتشار ثقافة شعوب العالم المختلفة فيما بينها

[1]–جواد نبيل، مرجع سابق، ص103،

[2]–برجي شهرزاد، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[3]–غالم عبد الله وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[4]––جهاد عبد الله عفان وآخرون، إدارة المشاريع الصغيرة، ، دار الياجوري للنشر، الطبعة الأولى،عمان الأردن ،ص242.

- **عالمية الاتصال:** نتيجة للتطور مجال الاتصالات والمواصلات واستخدام التقنيات الحديثة جعل العالم قرية صغيرة فأصبحت الشركات والمؤسسات تحت منافسة شديدة التنافس.

- **عالمية التجارة:** وذلك من خلال إنشاء منظمة التجارة العالمية سنة 1995، وهذا بهدف تحرير التجارة العالمية ورفع القيود الجمركية، وكذا تحرير السلع الزراعية والصناعية وتحرير الخدمات.

- **عالمية الجودة من التلوث:** عن طريق الاستغلال العقلاني للموارد والعمل على وضع استراتيجية وقوانين خاصة لحماية البيئة من المخلفات الضارة.

- **الخصخصة:** حيث أصبح الاقتصاد العالمي نظام شبه واحد قائم على عمل آليات السوق وفعاليات جهاز السوق، وتفاعل قوى العرض والطلب في القرن ال21.

- **عالمية الجودة:** وذلك للحفاظ على مستوى التجارة العالمية، من خلال متطلبات الجودة كما يتم منح شهادة الجودة والتي تعرف ب(ISO) للمنظمات التي لها سلع ذات جودة عالية.

- **زيادة التكتلات الاقتصادية والاتجاه نحو الاندماج والاستحواذ:** قامت العديد من الدول في عقد اتفاقيات اقتصادية وتكتلات والتحالف والاندماج فيم بينها، وهذا لزيادة قوتها التنافسية ولمواجهة الشركات المنافسة لها والكيانات الاقتصادية الجديدة، من أجل زيادة فاعليتها والوصول إلى اقتصاديات الحجم الكبير.[1]

[1]–برودي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص118. (بتصرف).

المبحث الثاني: وكالة دعم و تشغيل الشباب (ansej) و دورها في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أهم الوكالات التي خصصتها الجزائر إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، حيث تشكل أحد الحلول ضمن سلسلة من التدابير ،الموجهة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتخفيف من حدة البطالة وإدماج الفئات الشابة في الحياة العملية.

المطلب الأول :تقديم عام لوكالة دعم وتشغيل الشباب

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف عام للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ومن ثم المهام التي أسندت إليها والأهداف المسطرة لها

أولا: تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ansej)

عرفت على أنها هيئة ذات طابع خاص وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، يتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي مكلفة بتشجيع ودعم والموافقة على إنشاء مؤسسات هذا الجهاز الموجه للشباب العاطل عن العمل البالغ من العمر (19-35) والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات.[1]

ثانيا :المهام الأساسية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

1- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

2- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما تخصيصات الصندوق الوطني لدعم الشباب لاسيما الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود.

3- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.

[1]- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تعريفها، تاريخ الزيارة 9 مارس 2022 ، الموقع www.ansej.org.dz.

4- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع.[1]

ثالثا: الأهداف الأساسية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ansej)

وقد سطرت لها الأهداف التالية:

1- دعم ومرافقة وتقديم الاستشارة للشباب من الفئة العمرية ما بين 19 و 35 سنة.

2- دعم الشباب في الحصول على التمويل سواء من صندوق الوكالة أو من جهات تمويلية أخرى و بشروط ميسرة.

3- متابعة الاستثمارات المنجزة ومساعدتها في التعامل مع مختلف الهيئات ذات العلاقة.[2]

4- تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء مشاريع مصغرة في مختلف مراحل تجسيد المشروع.

5- ضمان متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة سواء خلال فترة الإنجاز أو بعد الاستغلال وحتى في حالة توسيع النشاط.[3]

إن تمويل إنشاء المشاريع المصغرة من طرف الشباب يكون:

-إما بتمويل ذاتي المتكون من الأموال الخاصة للشباب المستثمر و يستفيد من الإعفاءات الجبائية لمدة معينة.

- أو من خلال التمويل الثنائي: الذي فيه يمول المشروع من خلال الأموال الخاصة للشباب المستثمر والقرض بدون فائدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ansej) إضافة إلى الإعانات الجبائية.

[1]-www.ansej.org.dz.، تاريخ الاطلاع 9 مارس 2022.

[2]-من منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

[3]- حداد بختة، ديناميكية إنشاء المؤسسات في الجزائر و بروز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المجال الاقتصادي ، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009.

المطلب الثاني: أشكال الدعم المالي والإعانات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تمنح الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب مجموعة من الإعانات والامتيازات وتكون على مرحلتين:

أ/مرحلة الإنجاز:

◄الإعانات المالية:

تمنح الإعانات المالية و الامتيازات الجبائية على مرحلتين:[1]

1-منح ثلاث قروض بدون فائدة:

* قرض بدون فائدة يقدر ب (500.000 دج) موجه للشباب حاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء ورشات متنقلة لممارسات نشاط الترصيص وكهرباء العمارات والتدفئة والتكييف والزجاجة و دهن العمارات و مكانيك السيارات .

* قرض بدون فائدة يقدر ب (500.000دج) موجه لإيجار المحلات المخصصة لإحداث أنشطة مستقرة .

* قرض بدون فائدة يقدر ب (1.000.000 دج) لفائدة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية لممارسة النشاطات المتعلقة بمحلات طبية، ومساعدي القضاء والخبراء والمحاسبين...

2-التخفيض من نسبة الفائدة على القرض البنكي: يستفيد الشباب أصحاب المشاريع من التخفيض في نسبة فائدة قروض الاستثمارات الخاصة بإحداث أو توزيع الأنشطة الاقتصادية التي تمنحها إياهم البنوك والمؤسسات المالية ...يحدد هذا التخفيض على النحو التالي:

[1]-المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 11-103 المؤرخ في 06 مارس 2011 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 الذي يحدد شروط الإعانات المقدمة للشباب ذوي المشاريع و مستواها.

-80% من المعدل المدين الذي تطبقه البنوك والمؤسسات المالية بعنوان الاستثمارات المنجزة في قطاعات الفلاحة والصيد البحري والبناء والأشغال العمومية والري وكذا الصناعات التحويلية.

-60% من المعدل المدين الذي تطبقه البنوك والمؤسسات المالية بعنوان الاستثمارات المنجزة في كل قطاعات النشاط الاقتصادي.

-عندما تكون استثمارات الشباب أو الشباب أصحاب المشاريع في ولايات الهضاب العليا ترفع معدلات التخفيض تباعا إلى 95% و 80% من المعدل المدين الذي تطبقه البنوك و المؤسسات المالية.

جدول رقم (2):تخفيضات معدل الفائدة التي تمنحها الوكالة

القطاعات / المناطق	القطاعات ذات الأولوية	القطاعات الأخرى
المناطق الخاصة	%90	%75
المناطق الأخرى	% 75	%50

المصدر: المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 6 سبتمبر 2003.

◄**الامتيازات الجبائية:** وتشمل ما يلي

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

-تطبيق معدل مخفض نسبة 5%من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار

-الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.

-الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشأة للمشاريع المصغرة.

ب/مرحلة الاستغلال:

وتشمل الامتيازات الجبائية الممنوحة للمشاريع المصغرة لمدة 3 سنوات بداية من انطلاق النشاط أو 6 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة .

تمتد فترة الإعفاء لمدة سنتين عندها يتعهد الشاب المستثمر بتوظيف 3 عمال على الأقل لمدة غير محددة و تتمثل هذه الامتيازات في:

*الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية وتمتد فترة الإعفاء لمدة سنتين .

*الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المشاريع المصغرة .

*الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى المفهوم العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وبالرغم من صعوبة إيجاد التعريف الشامل لها إلا أننا استخلصنا أنها ما هي إلا أحد أصناف المؤسسات الاقتصادية التي يمتلكها ويديرها صاحبها والتي تتحدد بعدد العمال ، كما شهدنا دورها المهم في النشاط الاقتصادي والاجتماعي واستنتجنا أن رغم الأهمية التي تأخذها هذه المؤسسات إلا أنها مازالت تعاني من بعض الصعوبات التي تعيق نموها و تطورها من جهة.

ومن جهة أخرى فقد تطرقنا إلى تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والمهام التي أسندت إليها منذ نشأتها ولتحقيق الأهداف المرجوة سعت الوكالة إلى تقديم إعانات مالية وذلك بمنح قروض والتخفيض من نسبة الفوائد على القروض البنكية بشروط في سبيل توسيع القدرة الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن خلال ما سبق، يتضح أن أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في إطار الوكالة تواجههم عدة مشاكل يمكن تجاوزها من خلال العمل على معالجة النقائص وسد الثغرات، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها الوكالة المتمثلة في دعم الشباب لضمان استمرارية نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية الوطنية.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية لبنك القرض الشعبي الجزائري بولاية المسيلة

تمهيد:

باعتبار بنك القرض الشعبي الجزائري من أهم البنوك التجارية الجزائرية، ونظرا لدور هذه المؤسسة وأهميتها في الاقتصاد، وهو المسئول في منح القروض، أردنا أن نختم دراستنا هذه بالجانب التطبيقي والذي نحاول فيه التعرف على CPA و ANSEJ و نبرز من خلال دراستنا هذه الدور الفعال والإيجابي للقروض الممنوحة من طرف البنك من أجل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعمها من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وبالتالي سنتطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم عام للقرض الشعبي الجزائري والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

المبحث الثاني: دراسة حالة تطبيقية (طلب قرض استغلال من طرف صيدلي)

المبحث الأول: تقديم عام للقرض الشعبي الجزائري والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

يعتبر بنك القرض الشعبي الجزائري أحد البنوك التجارية في الجزائر، ويلعب دورا مهما في تحريك عجلة النمو الاقتصادي من خلال النشاطات التي يقوم بها في الجزائر.

المطلب الأول: بطاقة تعريفية للقرض الشعبي الجزائري

في بداية تعريفنا لبنك القرض الشعبي الجزائري يمكننا تقديم بطاقة تعريفية عامة، وهي كالتالي:

الفرع الأول: نشأة القرض الشعبي الجزائري

أنشأ القرض الشعبي الجزائري بتاريخ 29ديسمبر 1966، مقره الرئيسي بشارع العقيد عميروش، بالجزائر العاصمة، برأس مال قدره 150 مليون دينار جزائري ليخلف المصارف الشعبية العديدة التي كانت متواجدة قبل عام 1966 و هذه المصارف هي :

*البنك الشعبي التجاري و الصناعي لوهران.

*البنك التجاري و الصناعي للجزائر.

*البنك الجهوي التجاري و الصناعي لعنابة.

*البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري.

وتم تدعيمه بعد ذلك بضم إليه البنك الجزائري المصرفي في 1986/01/01، وضم كذلك الشركة المرسيلية للبنوك في 1968/05/30، الشركة الفرنسية للتسليف والبنك عام 1971، و للبنك تسع وحدات جهوية (تقسيم 1983)، أما فروعه ففقد بلغت 114 فرع (وكالة) في بداية 1985، لتتقلص فيما بعد إلى 78 وكالة وذلك بعد تأسيس بنك التنمية المحلية (BDL)، وبلغ رأس ماله عام (1966) 15مليون دينار جزائري، وفي سنة 1983 بلغ ما يعادل 800 مليون دينار جزائري، وفي سنة 1992 بلغ 5.6 مليار دينار جزائري، أما سنة 1994 وصل نحو 9.31 مليار دينار جزائري، و في 1996 كان قد وصل إلى 13.6 مليار دينار جزائري، وفي سنة 2000 بلغ 21.6 مليار دينار جزائري، وفي سنة 2006

ارتفع إلى 29.3 مليار دينار جزائري، وفي الأخير وسنة 2010 بلغ رأس مال القرض الشعبي الجزائري إلى 48 مليار دينار جزائري.

وفي نهاية 2014/12/31 القرض الشعبي الجزائري، أصبحت شبكته تمتد حول جميع أنحاء الوطن و الذي يتضمن 140 وكالة مجهزة إعلاميا و15 مديرية جهوية، فسلسلة منتجات وخدمات البنك تسمح بالاستجابة لاحتياطات عدد كبير من الزبائن والمؤسسات ويبلغ عدد موظفيه حاليا ما يقارب 15500 عامل و فيهم 3875 إطار، ويتبع البنك سياسة التكوين المستمر وترقية الموظفين الذين يعملون على مستوى الشبكات إلى موظفين على مستوى الهيكل المركزي للبنك، وهذا من أجل رفع عدد إطارات البنك.

الفرع الثاني: مهام وأهداف القرض الشعبي الجزائري

يهدف القرض الشعبي الجزائري على ترقية تمويل التجارة الوطنية بفضل تجارة نشيطة، تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME)، بناء أشغال عمومية والري (RTPH) التجارة والتوزيع الصحة، السياحة، الفندقة.. الخ.

يقوم القرض الشعبي الجزائري باستلام الإيداعات ومنح القروض وأخذ الاشتراكات من رأس المؤسسات الكبرى لصالح الآخرين كل قرض تمنحه مؤسسات أخرى، ولتحقيق أهدافه وتحسين خدماته وتسهيلها على الزبائن، وكان القرض الشعبي الجزائري أول من قام بإدخال البطاقات البنكية وتوزيع أول موزعات أوتوماتيكية للأوراق النقدية.

كما يعتبر أول مصرف في الجزائر من بدأ خطة البنك الإلكتروني، الذي من خلاله يسمح للزبائن القيام بعدة عمليات بنكية عن بعد بواسطة أربع قنوات متعددة الوسطاء هي الانترنت، الفاكس، الرسائل القصيرة، الهاتف.. الخ.

الفرع الثالث: وكالة القرض الشعبي الجزائري –المسيلة–

أنشأت وكالة المسيلة للقرض الشعبي الجزائري في سنة 1973، مقرها في المركز التجاري بالمسيلة، يشغل القرض الشعبي الجزائري 23 عامل دائم والباقي هم عبارة عن عمال متكونين مرسلين من المعاهد المتخصصة في الولاية، وهذا من اجل تحسين مستوى الإطارات داخل البنك.

ويعتبر مدير الوكالة أن الرقابة الداخلية للبنك دور كبير في رفع فعالية الوكالة من ناحية الهيكلة أو نظام العمل، بالإضافة إلى الإجراءات و الوسائل المستخدمة من بينها مراقبة الإعلام الآلي الذي هو متواجد في كل مصالح الوكالة، كذلك الأجهزة الحديثة لحاسبات النقود، حيث تم تزويد الوكالة بهذه الأجهزة سنة 1997.

الشكل رقم01: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري

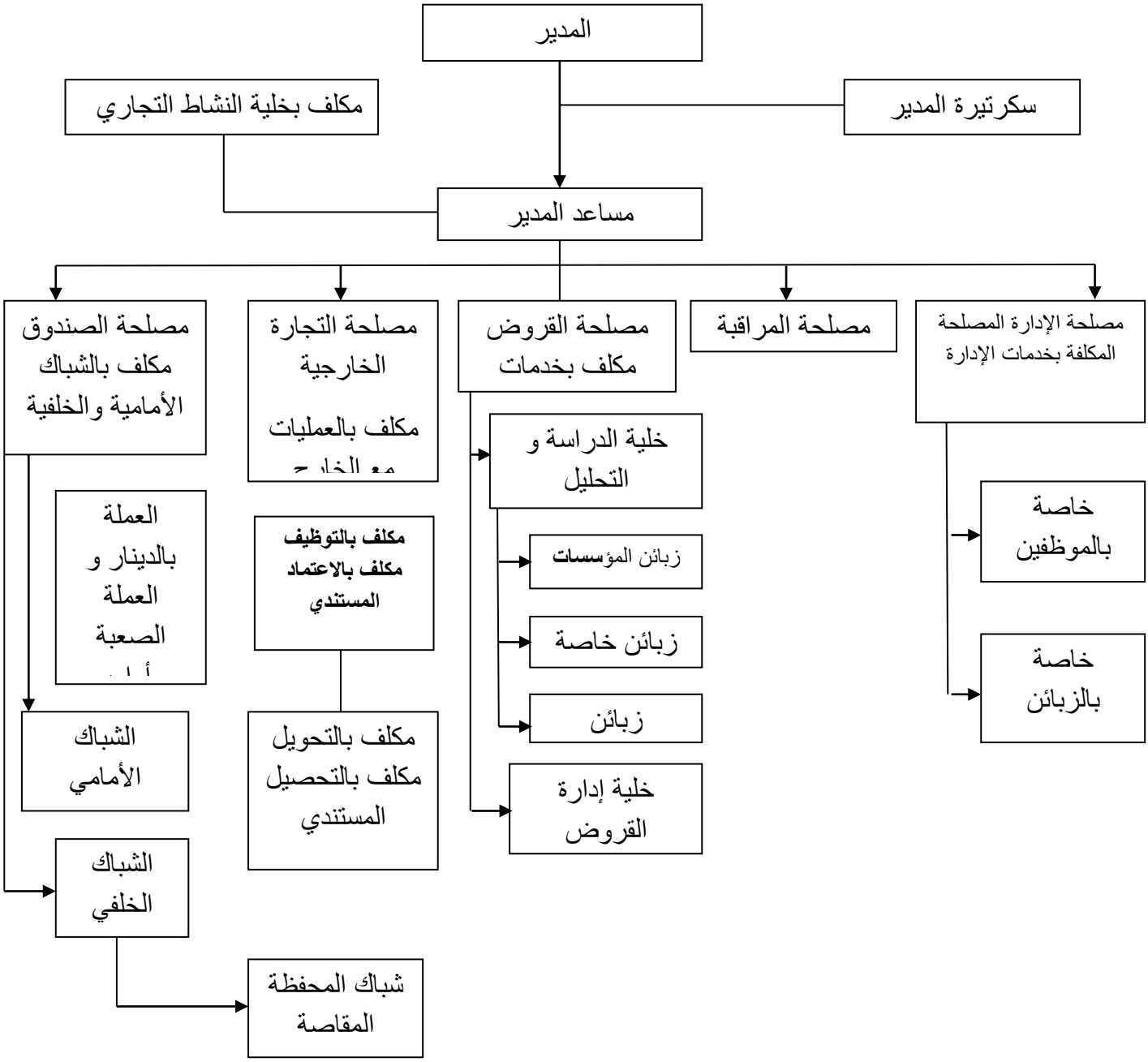

المصدر: البطاقة الفنية حول وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA

1- المصالح الموجودة بالوكالة:

تعمل الوكالة البنكية وفق ما يخططه البنك من سياسة عامة، و ذلك في إطار تخفيف الأعباء وزيادة الموارد بالنسبة للبنك، كما يمكن اعتبار الوكالة مركز للدراسات لأن بموجب موقعها القريب من الزبائن يمكن بها إحصاء عدد ونوع الخدمات التي يطلبها المتعامل، و هذه الوظائف لا يمكن القيام بها إلا بتوفر مسئولين ذوي كفاءة على مستوى الوكالة هم :

1.1. المدير:

يعتبر مدير للبنك المسئول الأول عن التسيير ومراقبة مجمل النشاطات، يمارس السلطة النظامية على جميع الأشخاص، ويعتبر أيضا المسئول الأول عن النتائج المحققة على مستوى وكالته و يتمتع بالصلاحيات التالية:

*تمثيل الوكالة على المستوى المحلي، وتنسيق و متابعة النشاط على مستوى الوكالة.

*تطبيق القواعد المنظمة لمجال نشاطه ومعرفة أحسن لمحيطه الاقتصادي وهذا من اجل جلب اكبر نسبة للزبائن و الأموال و المشاريع.

*التوجيه والمراقبة والتقرير في مجال الإقراض والخصم ومعالجة العمليات البنكية.

*تسيير الخزينة والتكوين المستمر للموظفين.

*التوقيع على ما يجب التوقيع عليه من وثائق والصكوك التي تكون لها المصداقية أمام المؤسسات المالية والإدارية والقضائية.

2.1. نائب المدير:

تأتي مسؤولية نائب المدير مباشرة بعد المدير والذي يعمل من اجل نيابته في كل الأعمال في حالة غيابه ومساعدته على إتمام وظائفه.

3.1. سكرتيرة المدير:

تساعد المدير في المكالمات الهاتفية وتثبيت المواعيد واستقبال البريد وتسجله و توزعه على مختلف مصالح البنك.

4.1. مسئول المصلحة:

إن مسئول المصلحة يعمل على مستوى تقني وتنفيذي وهو المسئول الأول على نشاط مصلحته. من أجل رفع فعالية الوكالة وتسهيل عملية تسييرها ثم تقسيمها إلى المصالح التالية:

*مصلحة الإدارة.

*مصلحة المراقبة.

*مصلحة الإقراض.

*المصلحة الخارجية.

*مصلحة الصندوق.

5.1. مصلحة الإدارة: وهي المصلحة التي تقوم أساسا بالموظفين والزبائن.

- **الجزء الخاص بالموظفين:**

- وضع ملفات خاصة بكل موظف بالبنك.
- التأمين على الموظفين.
- فاتورة الأجور أو وثيقة الأجور.
- إعطاء الوثائق اللازمة من اجل اخذ العطل سواء كانت مرضية أو غيرها.
- حل المشاكل المتعلقة بالموظف داخل البنك.
- التكلف بالعمال الجدد.

- **الجزء الخاص بالزبائن:**

- مراجعة الملفات الخاصة بالزبائن.
- فتح حسابات للزبائن على مختلف أنواعها.
- فتح حسابات خاصة: للتوفير، للسكن، للتجارة....الخ

- وضع اليد على مال المدين.
- حجز الأموال في الحسابات.

– في حالة وجود ديون على صاحب الحسابات بعد الحصول على وثائق سواء كانت من عند البنك أي بنك آخر أو من عند المحكمة أو قابض الضرائب....الخ

– في حالة وفاة صاحب الحساب يرسل للورثة وثيقة من اجل تقسيم ما وجد في الحساب بينهم.

– في حالة فقدان شيك، دفتر أو صك يمنع تسديد هذا الصك، وهذا بطلب من المدير ويكون موقع عليه.

– وضع وكالات خاصة لصاحب الحساب إن أراد ذلك.

و لكن لم يبقى هذا الجزء من المصلحة أي الخاص بالزبائن تابع للمصلحة الإدارية وإنما أصبح تابع إلى مصلحة الصندوق.

6.1. مصلحة المراقبة: تعمل مصلحة المراقبة على:

– تركيب وإرسال اليوميات المحاسبية بعد المراجعة.

– مراجعة العمليات المحققة من طرف كل المصالح.

– التأكد من أن العمليات المسجلة قد تم تحقيقها فعلا، وإنها لا تتعارض مع قانون البنك.

– التأكد من التوقيعات والتأشيرات للوثائق المحاسبية.

– المراقبة اليومية للحسابات المدينة.

– التأكد من تحويل الخزينة إلى المديرية العامة.

– التأكد من دفع الرسوم والضرائب منها (TVA).

7.1. مصلحة الإقراض: تعمل مصلحة الإقراض على ما يلي:

- فتح ملفات الإقراض ودراسة وتقدير أخطارها.
- تجديد نوع القروض والحظوظ المتاحة للإقراض.

- ضمان تحصيل الديون المتنازع في شأنها.
- إرسال الطلبات إلى بنك الجزائر، وإعلام الزبائن بالقرار النهائي(حالة القروض الكبيرة).
- استقبال الضمانات المقدمة من المستفيد من القرض.
- مساعدة الزبائن على اختيار الطرق المثلى لتمويل مشاريعهم

8.1. **المصلحة الخارجية:** أهم وظائف هذه المصلحة ما يلي:

- فتح وتصفية ملفات التوظيف للاستيراد والتصدير.
- تسيير العقود ومنح الضمانات (للتصدير، القبول المؤقت).
- فتح ملفات الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي.
- التحويل والتحصيل الحر.
- متابعة وتغير تحويل العملة، أي عندما يرتفع وعندما ينزل.
- متابعة عملية تحويل العملة الصعبة، وتوطينها بالنسبة للأشخاص الذين يخرجون خارج الوطن.

9.1. مصلحة الصندوق: بالدينار أو بالعملة الصعبة وتنقسم إلى قسمين:

<u>قسم الشباك الأمامي Front office:</u> وهو الذي يعمل على:

- استقبال الزبائن مباشرة وإعلامهم، و تحويل أموالهم.
- دفع المستحقات على أساس الشيكات أو دفاتر الادخار وتحصيل الإيداعات سواء بالعملة المحلية أو الصعبة.
- القيام بعمليات الصرف والتحويل.
- انجاز العمليات الخاصة بالوكالات الأخرى أو بالسندات الضمان.
- استقبال أوامر الزبائن.

قسم الشباك الخلفي Back office:

- فتح الحسابات والقيام بعمليات الترصيد.
- القيام بأعمال خاصة بالتحويل والتحصيل وسندات الخزينة.

***الشباك:** وهو الذي يتم على مستواه معرفة المبلغ الموجود في الحساب والحصول على المبلغ المراد الحصول عليه وفقا لما هو في الحساب وهو نوعان:

**بالدينار الجزائري: الموظفين في المؤسسات العمومية والمالية وكذا التجار.

**بالعملة الصعبة: أصحاب المعاشات المعطاة لهم من الدولة التي كانوا يعملون بها.

***المحفظة:** وتكون المعاملة في هذا الفرع بالأوراق فقط:

** الحصول على شيكات مصادق عليها.

** إعطاء شيكات لبنوك ومؤسسات مالية لإيداع مبالغها في حساباتهم الخاصة.

** أمر بالتحويل.

***المقاصة:** و يكوون هذا بالحصول على شيكات لبنوك أخرى من زبائن البنك و تحويلها للبنك المركزي وعلى مستواه تحدث مقاصة المبلغ لحساب البنك وفي هذا الفرع كذلك تكون المعاملات فيها ورقية داخل البنك ومالية بين المركزي والبنوك.

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كآلية مرافقة

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، كأحد آليات المرافقة التي سخرتها الدولة للمستثمرين الصغار الراغبين في إنشاء مؤسسة مصغرة وذلك من أجل القيام بمرافقة المشاريع الصغيرة و المتوسطة، وتزويدها بالمعلومات، والدراسات المالية.

أولا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمسيلة

عرفت على أنها هيئة ذات طابع خاص، تأسست لدعم وتشغيل الشباب بهدف تقديم الدعم المالي لإنشاء المؤسسات المصغرة، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ،يتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي مكلفة

بتشجيع و دعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل البالغ من العمر من (19-35 سنة) والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات .

من خصائصها:

-يمكن أن تنشأ من طرف شاب بمفرده أو مجموعة من الشباب

-فيما عدا النشاطات التجارية ،تحظى الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات بالقبول

-الحد الأقصى لمبلغ استثمار الإنشاء أو التوسيع هو 10 مليون

-تنشأ وتتطور المؤسسة المصغرة في محيط اجتماعي واقتصادي خاص .

-قابلية المشروع تقوم على أساس دراسة تقنو اقتصادية تقوم بها الوكالة بمشاركة صاحب المشروع والتي يتم عرضها من طرف صاحب المشروع أمام لجنة واعتماد وتمويل المشاريع CSVF .

-تقوم الوكالة بتمويل كل المشاريع التي تقدم منتج أو خدمة صناعية كانت أو حرفية وفلاحية و تستثني المشاريع التجارية[1]

ثانيا: مراحل المرافقة

من أجل إنشاء مؤسسة مصغرة يجب أن يمر صاحب الفكرة بعدة مراحل أساسية والتي ترافقه فيها الوكالة حتى يتمكن من التجسيد الفعلي لمشروعه، وتتمثل أهم المراحل التي يمر بها الشاب عند إنشاء مؤسسته في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وفقا لما يلي:

1-فكرة المشروع: تكون الفكرة من قبل الشباب الذين يريدون إنشاء مؤسسة مصغرة وبالتالي عليهم التوجه إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وإيداع ملفاتهم الخاصة، مقابل وصل إيداع ملف من طرف الوكالة وهذا الملف يجب أن تتوفر فيه الشروط التي تشترطها الوكالة.

1-من منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

2-الاستقبال والتوجيه: يتم الاستقبال من طرف الوكالة حيث تقوم باستقبال الشباب الذين تبلورت لديهم فكرة المشروع، وعقد لقاء بينهم وبين مستشار الوكالة وذلك من أجل حسن التوجه والاختيار، وتزويدهم بالمعلومات حول مهام الوكالة.

3-دراسة المشروع: بعد إيداع الملف واستقبال وتوجيه المستثمر، تأتي دراسة المشروع، وذلك بدراسة الملفات ومدى موافقتها للشروط المطلوبة، ومن بين هذه الشروط (استخراج شهادة عدم الانتساب من CNAS و OSCASN

وبعدها يتم امتثال المشروع أمام لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع، لأخذ رأيها حول قبول المشروع، وفي حالة قبول المشروع تسلم للمعني شهادة القابلية في مدة لا تتعدى ثلاثة أيام، تقدمها اللجنة للوكالة لمنحها إلى المستثمر، ثم يطلب من المستثمر إتمام الملف القانوني (السجل التجاري، حسب طبيعة النشاط....الخ).

ويتكون أعضاء اللجنة من ممثل عن كل جهة، وتجدد عضويتهم كل ثلاثة سنوات قابلة للتجديد، وتجتمع اللجنة عن كل 15 يوما باستدعاء من رئيسه.

4-الموافقة البنكية: بعد موافقة اللجنة يودع ملف صاحب المشروع على مستوى البنك، الذي اختارته اللجنة بحضور مرافق الشباب، لاستلام الموافقة البنكية من طرف البنك في حالة التمويل الثلاثي) وبعدها يتم انخراط المؤسسة المصغرة في الصندوق، والعودة إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتكون مرفوقة بـ:

- الموافقة البنكية.
- وصل دفع المساهمة الشخصية.
- وصل الاشتراك في صندوق ضمان الأخطار البنكية في حالة التمويل الثلاثي.

5-التكوين: وهو تكوين صاحب المشروع في مجال تسيير مؤسسته المصغرة، من خلال القيام بدورات تكوينية وتدريبية من طرف مكونين لدى الوكالة، وتكون المدة من ساعتان إلى 6 ساعات في الشهر.

6-إنجاز المشروع: وذلك بتجسيده على أرض الواقع، حيث يقوم المستثمر باقتناء العتاد بواسطة الشيك

7-المتابعة بعد الإنجاز: بعد المراحل السابقة تأتي مرحلة بعد الإنجاز، حيث تقوم الوكالة في هذه المرحلة، بالقيام بمعاينة لمدة كل 6 أشهر، أو مرة في السنة البنكية ،ثم تأتي الوكالة لمعاينة العتاد لإنجاز توسيع القدرات الإنتاجية للمؤسسة.[1]

[1] عومري سالم، بايوسف عبد القادر، المرافقة المقاولاتية ودورها في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر، منشورة، جامعة أحمد دراية أدرار – الجزائر، 2018/2017، ص 58.

المبحث الثاني: دراسة حالة تطبيقية (طلب قرض استغلال من طرف صيدلي)

إن عملية منح القروض البنكية لا تتم بصفة عشوائية بل وفق شروط يضعها البنك حيث أنه لا يقدم على منح القروض بدون ضمانات لمنع المخاطر لذا وجب وضع عدة دراسات لنجاح المشاريع الاستثمارية.

المطلب الأول: شروط و مكونات ملف طلب قرض استغلال

في هذا المبحث سوف نتعرض لدراسة مثال تطبيقي على قرض استغلالي مقدم من طرف بنك CPA، من خلال دراسة مختلف المراحل والوثائق المطلوبة وكل ما يخص هذا النوع من القروض.

1- الوثائق المطلوبة:

إن تقديم القروض من قبل المؤسسات المصرفية تحظى بأهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية وهذا من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية بالرغم من الأخطار التي يمكن أن تنجم من جراء تقديم هذه القروض. وسوف نتعرض بصورة واضحة لكيفية تقديم القرض والإجراءات المتخذة من طرف البنك (CPA) لتجنب الأخطار.

ولقد اقتربنا من CPA لدراسة حالة طلب قرض استغلالي مقدم من صاحبة المشروع من أجل إنشاء صيدلية وكان الملف المطلوب يتكون من الوثائق التالية:

أ- طلب القرض Demande de crédit:

في هذا الطلب يبين الزبون نوع القرض، مبلغ القرض، مدته ولا تتعدى سنة والهدف من القرض، في مثالنا هذا: القرض هو قرض استغلال بمبلغ 1000.000،00 دج

لغرض تمويل مخزون بضاعة لفتح صيدلية.

هذا الطلب عبارة عن وثيقة يكتبها الزبون وفي حالة قبوله يحضر بقية الوثائق المطلوبة .

ب- الوثائق الإدارية:

1. مقرر فتح الصيدلية.

2. مستخرج من السجل التجاري Registre de commerce.

3. شهادة عدم الخضوع للضريبة Extrait de rôle. تستخرج من المديرية العامة للضرائب ولا تتجاوز مدتها ثلاثة أشهر وتحمل ملاحظة- لا شيء-

4. La carte Fiscale.

5. شهادة الضمان الاجتماعي Attestation de mise a jour.

6. شهادة العمل Attestation de travaille.

جـ- الوثائق التقنية:

وتتمثل فيما يلي:

1- شهادة تثبيت الاختصاص في مجال معين في حالة وجودها.

2- بيان القانون التأسيسي للشركة في Le status حالة شركة وفي حالة شخص طبيعي L'identité كما هو الحال في مثالنا.

3- الضمانات الممكن تقديمها.

4- الخبرة حيث أنها تعوض الضمانات.

د- الوثائق المالية وهي:

1- ميزانية الثلاث سنوات الأخيرة 2014.2015.2016

2- جدول النتائج.

المطلب الثاني: التحليل بواسطة المؤشرات المالية

1- عرض الميزانية المالية للميزانية الملخصة والمقلصة

سنستعرض في هذا المطلب الميزانية المالية المقفلة والملخصة والمقلصة لعناصر الأصول والخصوم للسنوات الثلاث (2014-2015-2016) إضافة إلى المؤشرات المالية ومن ثم تقييم المشروع و قرار الوكالة.

الجدول رقم (3-1):الميزانية المالية المقفلة لعناصر الأصول لسنة 2014

الأصول	ملاحظة	الاجمالي N	إهتلاك الرصيد N	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية					
فارق التقييم					
تثبيتات معنوية		351000	23400	327600	
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى		3974489	1447005	2527484	
تثبيتات ممنوح أمتيازها					
تثبيتات جاري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
قروض وأصول مالي أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجوع الأصول غير جارية		4325489	1470405	2855084	

الأصول الجارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ		7148659	162497	6986163	615809
حسابات دائنة		2013527		2013527	
زبائن					553296
مدينون آخرون					
الضرائب وما شابهها					
الحسابات الدائنة الأخرى					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة		69841356		69841356	609701
مجموع الأصول الجارية		79003542	162497	78841046	726611
المجموع العام للأصول		83329031	1632902	81696130	726611

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك

التعليق :نلاحظ من الميزانية المالية جانب الأصول لسنة 2014 أنه قد تم الاعتماد في نشاطها على تثبيتات معنوية وتثبيتات عينية بشكل كبير وبالأخص التثبيتات العينية في السنة N مقارنة بالسنة N−1 ويؤدي بالضرورة إلى زيادة في الأصول الجارية من بينها

مخزونات وبالتالي ينجر معها الزبائن وكذا الخزينة موجبة يمكن القول في هذه الحالة أن المؤسسة في تحسن أو في نمو في السنة N أمام السنة N-1.

الجدول رقم (3-2):الميزانية المالية المقفلة لعناصر الخصوم لسنة 2014

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات مدمجة فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة 1 النتيجة الصافية (نتيجة صافية حصة المجمع) النتيجة الصافية في سنة 2014 رؤوس أموال أخرى /الترحيل من جديد		24202836 13082649	18618648 11543325
حصة الشركة المدمجة		37285485	30161973
حصة ذوي الأقلية			
المجموع			
الخصوم غير جارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية		1655095	

مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير جارية		1655095	
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة		31721033	35701828
ضرائب		4579660	157430
ديون أخرى		138034	90491
خزينة سلبية		6316821	6552147
مجموع الخصوم الجارية		42755549	42499196
مجموع عام للخصوم		81696129	72661170

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك

التعليق: نلاحظ في جانب الخصوم للميزانية المالية لسنة 2014 أن رأس مال المؤسسة في تزايد من السنة N إلى السنة N−1 وهذا ما جعلها تقتني التثبيتات الذي بدوره يدل على زيادة أو تطور نشاط المؤسسة، كما نلاحظ أن للمؤسسة ضرائب مرصدة من سنوات سابقة وتبين أنها تتعامل مع الموردين بشكل أقل مع انخفاض في ديونها أمام السنة N−1 .

الجدول رقم (3-3):الميزانية المالية المقفلة لعناصر الأصول لسنتي 2015-2016

الأصول	ملاحظة	الإجمالي N	اهتلاك الرصيد N	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية					
فارق التقييم					
تثبيتات معنوية		351000	163800	187200	257400
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى		4762489	2792689	1969800	2642642
تثبيتات ممنوح أمتيازها					
تثبيتات جاري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
قروض وأصول مالي أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					

مجوع الأصول غير جارية		5113489	2956489	2157000	2900042
الأصول الجارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ		1063313 2	162497	1047063 5	8951297
حسابات دائنة					
زبائن		4263272		4263272	8464603
مدينون آخرون					
الضرائب وما شابهها		2102		2102	
الحسابات الدائنة الأخرى					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة		6823866 7			
مجموع الأصول الجارية		8313717 3			
المجموع العام للأصول		8825066 2			

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك

التعليق: نلاحظ من الميزانية المالية الموضحة لجانب الأصول لسنتي 2015 و 2016 أن المؤسسة تراجعت في اقتناء الأصول غير الجارية بما فيها التثبيتات المعنوية والعينية كما

نلاحظ أنها اعتمدت أكثر على الأصول الجارية المتمثلة في المخزونات وكذا كان التعامل مع المديونين الآخرين بشكل أقل من السنة N-1.

الجدول رقم (3-4):الميزانية المالية المقفلة لعناصر الخصوم لسنة 2015-2016

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره		31899006	33502410
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات مدمجة			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة 1			
النتيجة الصافية (نتيجة صافية حصة المجمع)		6718735	8555924
النتيجة الصافية في سنة 2014			
رؤوس أموال أخرى /الترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة		42058334	38617742
حصة ذوي الأقلية			
المجموع			
الخصوم غير جارية			
قروض وديون مالية		648670	1131754
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			

مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير جارية		648670	1131754
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة		32817753	34680660
ضرائب		8936041	4531087
ديون أخرى		82739	145653
خزينة سلبية		4028731	4124926
مجموع الخصوم الجارية		45865264	43482326
مجموع عام للخصوم		85131676	86672414

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك

التعليق: نلاحظ من الميزانية بجانب الخصوم لسنتي 2015 و 2016 تبين نقصان في قيمة رأس المال وهذا ما دل على تراجع في اقتناء عناصر الأصول غير الجارية وكذلك نلاحظ أن نتيجة السنة N أقل من نتيجة السنة N−1 كما أن الضرائب المرصدة تراجعت دليل على تسديد جزء منها في السنة N−1 ، كما قل التعامل مع الموردين مقارنة بالسنة السابقة وزيادة كل من الضرائب والديون الأخرى والخزينة سالبة وهذا ما يوضح أن المؤسسة ليست مستقرة.

الجدول رقم (3-5):الميزانية المالية المختصرة لعناصر الأصول

الأصول	المبالغ		
	2014	**2015**	**2016**
الأصول الثابتة	2855084	2900042	2157000
قيم الاستغلال	6986163	8951297	10470635
قيم المحققة	2013527	8263272	4265374
قيم جاهزة	69841356	66356472	68238667
المجموع	81696129	86672414	85131676

المصدر: اعتمادا على المعطيات السابقة

التعليق: نلاحظ بصفة عامة الأصول الثابتة في تزايد وقيم الاستغلال في تزايد أما بالنسبة للقيم الجاهزة نلاحظ تناقص في سنة 2015 وتزايد في سنة 2016.

الجدول رقم (3-6):الميزانية المالية المختصرة لعناصر الخصوم

الخصوم	المبالغ		
	2014	**2015**	**2016**
الأموال الخاصة	37285485	42058334	38617742
ديون طويلة الأجل	1655095	1131754	648670
ديون قصيرة الأجل	42755549	43482326	45865264
المجموع	81696129	86672414	85131676

المصدر: اعتمادا على المعطيات السابقة

التعليق: نلاحظ بشكل عام أن الديون الطويلة في تناقص عبر السنوات الثلاث وأن الديون قصيرة الجل في تزايد عبر السنوات الثلاث.

الجدول رقم (3-7):الميزانية المالية المقلصة لعناصر الأصول.

الأصول	المبالغ		
	2014	**2015**	**2016**
الأصول الثابتة	2855048	2900042	2157000
الأصول المتداولة	78841046	83772372	82974676
مجموع الأصول	81696130	86672414	85131676

المصدر :اعتمادا على المعطيات السابقة

التعليق :نلاحظ بشكل عام تزايد في الأصول الثابتة خلال السنوات 2014 و2015 وتناقص في سنة 2016 وتزايد في الأصول المتداولة في سنة 2014 و2015 وتناقص في سنة 2016.

الجدول رقم (3-8):الميزانية المالية المقلصة لعناصر الخصوم.

الخصوم		المبالغ		
		2014	**2015**	**2016**
الأموال الدائمة		38940580	43190088	39266412
الديون القصيرة الأجل		42755549	43482326	45865264
مجموع الخصوم		81696129	86672414	85131676

المصدر: اعتمادا على المعطيات السابقة

التعليق: نلاحظ بشكل عام أن الأموال الدائمة في تزايد خلال سنة 2015 وفي السنتين 2014 و2016 متناقصة .

2- التحليل بواسطة المؤشرات المالية

سنتطرق في مطلبنا هذا إلى مؤشرات التوازن المالي:

رأس مال العامل، رأس مال العامل الخاص، رأس مال العامل الإجمالي، رأس مال العامل الأجنبي، احتياجات رأس مال العامل والخزينة الصافية.

1- رأس مال العاملFRNG، ويحسب وفق العلاقة:

رأس مال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

الجدول رقم (3-9):حساب رأس مال العامل (الوحدة دج)

	2014	2015	2016
الأموال الدائمة	38940580	43190088	**39266412**
الأصول الثابتة	2855084	2900042	**2157000**
رأس مال العامل	36085496	40290046	**37109412**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة

الأموال الدائمة تتمثل في الأموال الخاصة والديون الطويلة الأجل

التعليق: رأس مال العامل موجب خلال السنوات الثلاثة وهذا يدل على أن الصيدلية في وضع سليم وهو ما يعني أن الصيدلية تملك هامش أمان يمكنها من مواجهة حوادث دورة الاستغلال وأن الصيدلية تقدر على تمويل استثماراتها وباقي احتياجاتها المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة.

*** تقييم المشروع وقرار الوكالة**

من خلال القراء التحليلية للوضعية المالية للمشروع، والمؤشرات المالية التي تم حسابها، يمكن اعتبار أن السياسة المالية المنتهجة من طرف صاحب المشروع مقبولة

. بالنسبة للنسب المالية فنسبة التمويل الدائم تشير إلى أن المشروع في أمان وتجنبه مختلف المخاطر.

إن البنك وبعد اطلاعه على بيانات الملف المدروس وتحليل الجداول المالية والميزانية التقديرية، وبالتنسيق مع اللجنة الخاصة بالقروض جاء قرار بقبول ملف طلب القرض بتمويله لإنشاء صيدلية واستوفى الملف كل الشروط اللازمة.

وعملا منه على تجاوز خطر عدم التسديد بالدرجة تم فرض ضمانات بنكية على الزبون، والذي بدوره قام بالالتزام بها مما يعني استيفاء كل الشروط من الجانبين مما يجعل المعادلة البنكية متوازنة من كل الأطراف. وبالتالي قد جاء قرار البنك بمنح المستثمر القرض بتمويله عبر أقساط.

*** متابعة وتحصيل القرض:**

1) حالة تسديد الزبون للقرض بالصفة المتفق عليها:

-الدراسة الميدانية للقرض، أي معرفة إذا كان القرض الممنوح مطابق للنشاط المذكور في الوثائق المقدمة لطلب القرض؛

-إعداد محضر إثبات اقتناء المعدات الأولية لممارسة المشروع ومطابقتها مع الواقع

تقديم الضمانات المطلوبة أو المتفق عليها في اتفاقية القرض

ه القيام بزيارات ميدانية ودورية للتأكد من استمرارية المشروع ؛ يتم تسديد أقساط القرض كل ستة أشهر حتى نهاية القرض، وقبل موعد الاستحقاق ب 15 يوم يقوم البنك بإرسال للزبون رسالة تذكير ليسدد القسط في تاريخ الاستحقاق.

2) في حالة عدم استجابة الزبون لتسديد القرض:

بعد استلام الزبون لرسالة التذكير ووصول موعد الاستحقاق ولم يسدد القسط، يقوم البنك بالخطوات التالية: بعد يوم واحد من تاريخ استحقاق دفع القسط يرسل البنك إعذارا إلى الزبون في مدة لا تتعدى 15 يوما مصاحبا التأخير غرامة مالية عن كل يوم وتقدر بحوالي 7 %؛

في حالة استجابة الزبون للإعذار الأول يمكن للزبون أن يستفيد من تأجيل تاريخ استحقاق القسط الأول مع تعهده بدفع الاستحقاقات المتفق عليها؛ في حالة عدم استجابة

الزبون للإعذار الأول يقوم البنك بإرسال إعذار آخر للزبون قبل متابعته قضائيا عن طريق محضر قضائي؛

في حالة استجابة الزبون للإعذار الثاني تزداد الغرامة المالية؛

في حالة عدم استجابة الزبون للإعذار الأخير يقوم البنك بمحضر المعاينة ليرى السبب في عدم التسديد: إذا كان السبب خارج عن نطاق قدرة الزبون فالبنك يقوم بعدة إجراءات مثلا منح قرض آخر...الخ ؛

إذا كان السبب هو تهرب الزبون من تسديد أقساط القرض فإن البنك يقوم بالإجراءات التالية – تكوين ملف وتقديمه إلى العدالة من أجل التحصيل

– في حالة متابعة البنك للزبون قضائيا واتضح هذا الأخير أنه مفلس وعدم قدرته على تسديد الدين يتم الحجز على ممتلكاته وكذلك الضمانات المقدمة من طرف الزبون

استصدار أمر لدي رئيس المحكمة ومصاريف الدعوة القضائية يتحملها الزبون وليس البنك

–في حالة المتابعة القضائية يمكن للزبون أن يطلب من البنك بالنظر في إعادة الجدول الدين.

في حالة عدم طلب الزبون من إعادة جدول الدين يقوم البنك ببيع ممتلكاته والضمانات المحجوزة عليها لاستعادة القرض كاملا، وإذا كان ثمن ممتلكاته المباعة مضافا إليها الضمانات لم يصل إلى قيمة القرض، فإن الفارق يتحمله الزبون ويدفعه بأي وسيلة.

خلاصة الفصل:

تعتبر البنوك الممول الرئيسي لكل المشاريع الاستثمارية وهي تسعى لتوسيع اهتمامها بمنح القروض وفق أسس ومبادئ علمية دقيقة معتمدة في اتخاذ القرار، فبنك القرض الشعبي الجزائري يلعب دورا هاما في دفع عجلة تنمية هذا النوع من المشاريع التي يقوم بتمويلها والتي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كل من الإنتاج والاستهلاك والشغل وغيرها .

فلم تعد مهمة بنك القرض الشعبي الجزائري محصورة في نطاق يتكون من مجموع من المتعاملين، بل أصبحت عملية تهم قطاعا واسعا من الأفراد والمؤسسات وهي تتمتع بأهمية بالغة تزداد يوما بعد يوم..

ومن خلال دراستنا التطبيقية التي تطرقنا إليها تمكنا من الاطلاع على الكثير من الظروف المحيطة بإنشاء المشروع منذ إيداع ملف القروض بأنواعها إلى غاية الوصول إلى المشاريع الممولة من طرف البنك وبالتالي بعد اطلاعه على بيانات الملف المدروس وتحليل الجداول المالية والميزانية التقديرية، وبالتنسيق مع اللجنة الخاصة بالقروض جاء قرار بقبول ملف طلب القرض بتمويله لإنشاء صيدلية واستوفى الملف كل الشروط اللازمة.

الخاتمـــــة

الخاتمة:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا من مداخيل النمو الاقتصادي كونها تؤدي دورا هاما في التنمية الاقتصادية وذلك لمساهمتها في تخفيف معدلات البطالة وتوفير مناصب الشغل، للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فالمكانة التي يمكن أن تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية تختلف اختلافا كبيرا بين الدول المتقدمة صناعيا والدول الأخرى الأقل تقدما.

كما تعد البنوك التجارية من المؤسسات المالية التي تتعامل بالائتمان و لما لها دور هام في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاعتبارها كقطاع استراتيجي للبنوك من تقديم خدمات تمويلية في تنويع مجالات توظيف الموارد و تخفيف تكاليف إدارة القروض عن طريق النقديات الحديثة في جمع ومعالجة المعلومات وتسهيل عمليات الإقراض الذي يمثل العائق الأساسي والعامل المحدد لإبقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها.

حيث حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق إلى دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في الجزائر، واعتمدنا في دراستنا على بنك القرض الشعبي وكالة المسيلة كدراسة حالة، في ثلاث فصول:

الفصل الأول يتحدث حول المفاهيم العامة البنوك التجارية ودورها في تمويل المشاريع المتوسطة وقصيرة الأجل.

الفصل الثاني يتحدث حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار وكالة دعم وتشغيل الشباب.

أما الأخير يندرج حول دراسة تطبيقية لبنك القرض الشعبي الجزائري بولاية المسيلة.

ومن خلاله نستخلص من هذه الدراسة من خلال بحثنا الإجابة على الفرضيات المطروحة والتوصيات المقترحة وآفاقه ونتائجه.

أولا: النتائج

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى العديد من النتائج ومن بينها:

- في ظل ضعف القدرات الذاتية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر البنوك التجارية واحدة من بين الحلول التي تساهم في تمويل هذه المؤسسات عن طريق منحها للعديد من القرض.
- إن الخلل المتعلق بعملية في التوثيق للمعلومات على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل السجلات المحاسبية من الأمور التي تزيد من عدم قدرة البنوك على الحكم على مدى كفاءة وفاعلية المشاريع التي تطلب التمويل.
- تلجأ المشاريع للتمويل الخارجي لسد عجزها المالي. وتعتبر البنوك أهم وأول ملجأ تعتمد عليه في حين أن البنك يتبع مجموعة من الإجراءات لتمويل المشاريع الاستثمارية من اجل ضمانه لاسترداد أمواله التي قام المشروع بتوظيفها.

ثانيا: نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى:

تم إثبات صحة الفرضية لان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصادر تمويل مختلفة منها ما هي مصادر داخلية التي تعتبر شخصية ومنها ماهي خارجية التي تكون من طرف البنوك التجارية أو مؤسسة مالية، إذ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما تلجأ للتمويل الخارجي إذ يساعدها على تنمية نشاطها، وهي كذلك تعاني العديد من المشاكل من بينها عدم توفير رأس المال في تمويلها وصعوبة تقدير الاحتياجات والحصول على القروض من البنوك لارتفاع درجة المخاطرة.

الفرضية الثانية:

قد تم إثبات هذه الفرضية، حيث تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجزائر من أهم الأجهزة التي أوليت لها أهمية بالغة في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية دعم وتمويل من ناحية ومرافقة وإشراف من ناحية أخرى على هذه المؤسسات من بداية الفكرة حتى بداية النشأة، ومتابعة دورية مستمرة، حيث أنها تخص فئة

الشباب البطالين التي لا تفوق أعمارهم الأربعين سنة ويحملون أفكار ومؤهلات لبناء مؤسسات مستقبلية تحميهم من خطر البطالة والمطالبة بمناصب شغل.

الفرضية الثالثة:

توصلنا إلى ما يتوافق مع الفرضية بالإضافة إلى أهم الاستنتاجات أهمها: إن نسبة القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة من مجموع قروض وسلف البنوك التجارية بلغت نسبة متدنية ولا تمثل الدعم المطلوب من هذه البنوك، في حين نجد إن القروض الممنوحة من المصارف الحكومية والخاصة قد انعكست ايجابيا على عمل المشروع ومن ثم على تشغيل المشروع وتطويره وتحقيق فرص العمل. كما خرج البحث بجملة من التوصيات منها: ينبغي على المصارف الحكومية أن تعمل على استحداث وحدة إقراض متخصصة تتولى مهام إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وضرورة تهيئة الأموال اللازمة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة سواء كانت هذه الأموال من الموازنات العامة للدولة أو من الجهات المانحة الدولية.

ثالثا: الاقتراحات والتوصيات

من خلال الدراسة، يمكن تقديم بعض الاقتراحات والمتمثلة في:

1. تشجيع الفئة الكبيرة من المجتمع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بمختلف ولاية المسيلة لتحقيق مبدأ التوازن الجهوي في التنمية؛
2. إعداد برنامج تأهيل فعال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
3. دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للأفكار الابتكارية للعمال؛
4. تقديم تسهيلات تمويلية من طرف البنوك التجارية؛
5. تقييم المشاريع للقيام بها لتفادي الوقوع في الخسائر؛
6. دراسة المشاريع قبل تنفيذها على أرض الواقع؛

الملاحق

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F

Exercice clos le 31/12/2015

BILAN (ACTIF)

Serie G , n°2 (2010)

Désignation de l'entreprise
ARL AKRAM INVESTISSEMENT FABRICATION ARRELAGE
Adresse
ONE D'ACTIVITE MAGRA

ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements, Provisions et Pertes de Valeurs	Net	Net
ACTIF NON COURANTS				
Ecart d'acquisition -goodwill + ou -				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains	36 622 500		36 622 500	36 622 500
Batiments				
Autres Immobilisations corporelles	208 415 304	175 429 020	32 986 284	45 531 480
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	6 273 504		6 273 504	
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prets et autres actifs financiers non courants				
Impots Differes Actif				96 361
TOTAL ACTIF NON COURANT	251 311 309	175 429 020	75 882 289	82 250 841
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	10 914 661		10 914 661	2 617 254
Créances et emplois assimilés				
Clients	7 992 326		7 992 326	403 693
Autres débiteurs	365 246		365 246	128 479
Impots & Assimilés	932 996		932 996	300 469
Autres Creances & Emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	29 226 656		29 226 656	46 133 436
TOTAL ACTIF COURANT	49 431 888		49 431 888	49 383 334
TOTAL GENERAL ACTIF	300 743 197	175 429 020	125 314 177	132 634 175

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F

Designation de l'entreprise

SARL AGRAM INVESTISSEMENT FABRICATION CARRELAGE

Activité

Adresse

ZONE D'ACTIVITE MAGRA

Exercice clos le 31/12/2015

BILAN (PASSIF)

Serie G , n°2 (

PASSIF	N	N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis (ou compte de l'exploitant)	93 500 000	93 500
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées)	126 219	126
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)	1 551 626	(4 565
Autres capitaux propres-Report à nouveau	(16 030 151)	(11 367
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	79 147 695	77 692
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impots (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits comptabilisés d'avance		
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	24 107 992	29 319 0
Impots	74 469	457 3
Autres dettes	21 984 020	26 619 7
Trésorerie Passif		
TOTAL PASSIFS COURANTS II	46 166 482	56 396 2
TOTAL GENERAL PASSIF	125 314 177	134 089 1

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F

Designation de l'entreprise

SARL AKRAM INVESTISSEMENT FABRICATION CARRELAGE

Adresse

ZONE D'ACTIVITE MAGRA

Exercice du 01/01/2015 au 31/12/201

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de Marchandises				
Produits Fabriques		61 904 385		48 595 000
Prestations de Services				
Ventes de Travaux				
Produits Annexes				
Rabais,remises,ristournes accordes				
Chiffre d'affaires net des Rabais,remises,ristournes		61 904 385		48 595 000
Production Stockee ou destockee		3 799 209		105 790
Production immobilisee				
Subvention d'exploitation				
I-Production de l'exercice		65 703 594		48 700 790
Achats de Marchandises vendues				
Matieres premieres	29 431 980		26 550 897	
Autres Approvisionnements				
Variation des Stocks				
Achats d'Etudes et de Prestations de services				
Autres consommations	4 628 136		4 930 481	
Rabais , remises,ristournes obtenus sur achats				
- Sous-traitance generale				
- Locations				
- Entretien , reparations et maintenance				
- Primes d'assurances				
- Personnel exterieur a l'entreprise				
- Remuneration d'intermediaires et honoraires	140 400		120 000	
- Publicite	15 470		12 110	
- Deplacements, missions et receptions				
Autres services	96 491		212 055	
Rabais, remises,ristournes obtenus sur services exterieurs				
II- Consommations de l'exercice	34 312 478		31 825 544	
III- Valeur ajoutee d'exploitation (I-II)		31 391 116		16 875 246
Charges de personnel	13 025 787		6 993 946	
Impots et taxes et versements assimiles	894 519		10 673 315	
IV- Excedent brut d'exploitation		17 470 808		(792 015)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F

Designation de l'entreprise
SARL AKRAM INVESTISSEMENT FABRICATION CARRELAGE
Activité
Adresse
ZONE D'ACTIVITE MAGRA

Exercice du 01/01/2015 au 31/12/2015

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de Marchandises				
Produits Fabriques		61 904 385		48 595 000
Prestations de Services				
Ventes de Travaux				
Produits Annexes				
Rabais,remises,ristournes accordes				
Chiffre d'affaires net des Rabais,remises,ristournes		61 904 385		48 595 000
Production Stockee ou destockee		3 799 209		105 790
Production immobilisee				
Subvention d'exploitation				
I-Production de l'exercice		65 703 594		48 700 790
Achats de Marchandises vendues				
Matieres premieres	29 431 980		26 550 897	
Autres Approvisionnements				
Variation des Stocks				
Achats d'Etudes et de Prestations de services				
Autres consommations	4 628 136		4 930 481	
Rabais , remises,ristournes obtenus sur achats				
- Sous-traitance generale				
- Locations				
- Entretien , reparations et maintenance				
- Primes d'assurances				
- Personnel exterieur a l'entreprise				
- Remuneration d'intermediaires et honoraires	140 400		120 000	
- Publicite	15 470		12 110	
- Deplacements, missions et receptions				
Autres services	96 491		212 055	
Rabais, remises,ristournes obtenus sur services exterieurs				
II- Consommations de l'exercice	34 312 478		31 825 544	
III- Valeur ajoutee d'exploitation (I-II)		31 391 116		16 875 246
Charges de personnel	13 025 787		6 993 946	
Impots et taxes et versements assimiles	894 519		10 673 315	
IV- Excedent brut d'exploitation		17 470 808		(792 015)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 4 2 1 0 5 6 2 6 9 4 8 2

Désignation de l'entreprise
SARL AKRAM INVESTISSEMENT FABRICATION CARRELAGE fabr. carrelage vente gros lub
Activité
Adresse
ZONE D'ACTIVITE MAGRA

Exercice clos le 31/12/2016

BILAN (ACTIF)

Serie G , n°2 (2010)

ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements, Provisions et Pertes de Valeurs	Net	Net
ACTIF NON COURANTS				
Ecart d'acquisition -goodwill + ou -				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
-Terrains	36 622 500		36 622 500	36 622 500
-Batiments	10 432 716		10 432 716	
-Autres Immobilisations corporelles	216 689 193	188 016 327	28 672 865	32 986 284
-Immobilisations en concession				6 273 504
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prets et autres actifs financiers non courants				
Impots Differes Actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	263 744 409	188 016 327	75 728 082	75 882 289
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	23 068 634		23 068 634	10 914 661
Créances et emplois assimilés				
Clients	3 274 840		3 274 840	7 992 326
Autres débiteurs	379 807		379 807	365 246
Impots & Assimiles	454 349		454 349	932 996
Autres Creances & Emplois assimiles				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	228 125 597		228 125 597	29 226 659
TOTAL ACTIF COURANT	255 303 229		255 303 229	49 431 887
TOTAL GENERAL ACTIF	519 047 639	188 016 327	331 031 312	125 314 176

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 4 2 8 0 5 6 2

Designation de l'entreprise

SARL AKRAM INVESTISSEMENT FABRICATION CARRELAGE

Activité fabr. carrelage +vete gros lub

Adresse

ZONE D'ACTIVITE MAGRA

Exercice clos le 31/12/2016

BILAN (PASSIF)

Serie G

PASSIF	N	
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis (ou compte de l'exploitant)	93 500 000	
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées)	126 219	
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)	736 094	
Autres capitaux propres-Report à nouveau	(14 478 524)	(1
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	79 883 789	7
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières	184 489 805	
Impots (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits comptabilisés d'avance		
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	184 489 805	
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	25 162 324	24
Impots	573 510	
Autres dettes	40 921 882	21
Trésorerie Passif		
TOTAL PASSIFS COURANTS II	66 657 717	46
TOTAL GENERAL PASSIF	331 031 312	125

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 4 2 6 0 5 6 2 6 9 4

Designation de l'entreprise

SARL AKRAM INVESTISSEMENT FABRICATION CARRELAGE

Activité fabr. carrelage +vete gres lub

Adresse

ZONE D'ACTIVITE MAGRA

Exercice du 01/01/2016 au 31/12/20

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de Marchandises		7 091 809		
Produits Fabriques		71 163 789		61 904
Prestations de Services				
Ventes de Travaux				
Produits Annexes				
Rabais,remises,ristournes accordes				
Chiffre d'affaires net des Rabais,remises,ristournes		78 255 598		61 904
Production Stockee ou destockee		5 485 148		3 799
Production immobilisee				
Subvention d'exploitation				
I-Production de l'exercice		83 740 746		65 703
Achats de Marchandises vendues	6 627 821			
Matieres premieres	35 058 370		29 431 980	
Autres Approvisionnements				
Variation des Stocks				
Achats d'Etudes et de Prestations de services				
Autres consommations	6 044 875		4 628 136	
Rabais , remises,ristournes obtenus sur achats		219 448		
- Sous-traitance generale				
- Locations				
- Entretien , reparations et maintenance				
- Primes d'assurances	2 880			
- Personnel exterieur a l'entreprise				
- Remuneration d'intermediaires et honoraires	182 003		148 400	
- Publicite	24 000		15 470	
- Deplacements, missions et receptions				
Autres services	5 540 622		96 491	
Rabais, remises,ristournes obtenus sur services exterieurs				
II- Consommations de l'exercice	53 480 772	219 448	34 312 478	
III- Valeur ajoutee d'exploitation (I-II)		30 479 422		31 391
Charges de personnel	16 332 006		13 025 787	
Impots et taxes et versements assimiles	876 131		894 519	
IV- Excedent brut d'exploitation		13 271 284		17 471

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 4 2 8 0 5 6 2 4 9

Designation de l'entreprise

SARL AKRAM INVESTISSEMENT FABRICATION CARRELAGE

Activité fabr. carrelage +vente gros lub

Adresse

ZONE D'ACTIVITE MAGRA

Exercice du 01/01/2016 au 31/12/

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Autres produits operationnels		20		
Autres charges operationnelles	13		209 308	
Dotations aux amortissements	12 587 307		15 789 084	
Provisions				
Perte de Valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V- Resultat operationnel		683 984		1 56
Produits financiers		264 306		
Charges financieres	212 196			
VI- Resultat Financier		52 109		
VII- Resultat ordinaire (V+VI)		736 094		1 561
Elements extraordinaires (Produits)(*)				
Elements extraordinaires (Charges)(*)				
VIII- Resultat extraordinaire				
Impots exigibles sur resultats			10 000	
Impots differes (variations) sur resultats				
RESULTAT NET DE L'EXERCICE		736 094		1 551

CPA Crédit Populaire d'Algérie	MANUEL DES PROCEDURES	Référence :
	Engagements	
	Evaluation du risque crédit	
	Mise en place de l'autorisation plafonnée	

ANNEXE 1 : Demande de mise en place de l'autorisation plafonnée

Crédit Populaire d'Algérie ..... Le.....

Groupe d'Exploitation :..... Code : .....
Agence : ..... Code : .....
Fax N° : .....
E-mail : .....

DESTINATAIRE

Groupe d'Exploitation
.....
Fax N° :.....
E-mail :.....

Demande de mise en place de l'autorisation plafonnée

Nom et Prénom ou Raison Social	
Identifiant client N°	
Numéro du compte	
Numéro de l'autorisation de crédit	
Date autorisation de crédit	

Forme du crédit	Type d'autorisation(*)	Montant du crédit	Code produit

Signature « *A* » ou « *B* » Agence	Signature « *A* » Agence

REF :.....

Partie réservée au Groupe d'Exploitation

Date mise en place de l'autorisation plafonnée	...../...../.....
Signature « *A* » ou « *B* » Groupe d'exploitation	**Signature « *A* » Groupe d'exploitation**

REF :.....

(*) : 100 pour les découverts en comptes ou 123 pour les autres formes de crédit

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

le .....

AUTORISATION DE CREDIT N° |_|_|_|_|_|

COMITE DE CREDIT : .....

DATE DE DECISION DU CREDIT |_|_|_|_|_|_|

NOM OU RAISON SOCIALE .....

ACTIVITE .....

ADRESSE .....

NUMERO DU COMPTE |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

DESTINATAIRE

CETTE AUTORISATION ANNULE ET REMPLACE LES PRECEDENTES - ELLE N'EST VALABLE QUE DANS LA MESURE OU LES GARANTIES PRESCRITES SONT PRISES ET LES CONDITIONS REALISEES.

N° Ligne	FORME DU CREDIT	ROLE	CODE CREDIT	MONTANT EN DINARS	ECHEANCE
			TOTAL		

TOTAL EN LETTRES : .....

N° Ligne	NATURE DES GARANTIES	ROLE	CODE GARANTIE	MONTANT EN MILLIERS DE DINARS	CONDITIONS ET OBSERVATIONS

RAPPEL DES CREDITS EN COURS

DATE	NATURE DES CREDITS	MONTANT EN DINARS	ECHEANCE

Suite au verso

NB : Cette autorisation est valable une année

قائمة المصادر
والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

1. أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في المنشآت المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
2. امحمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.
3. انس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن،2012.
4. جهاد عبد الله عفان وآخرون، إدارة المشاريع الصغيرة، ، دار الياجوري للنشر، الطبعة الأولى، عمان الأردن .
5. جواد نبيل، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،الطبعة الأولى ،ماجد المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر ، بيروت .
6. حسين محمد سمحان، احمد عارف العساف، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل الإسلامي والتقليدي، دار المسيرة لمنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015 .
7. سالم عرفان، الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة ، دار النواسية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، سنة 2011.
8. سليمان أبو صبحا، الإدارة المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013 .
9. الطاهر الطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.
10. عبد الوهاب يوسف احمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن ،2008.
11. فايزة جمعة وآخرون، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، سنة 2010.

12. قتيبة عبد الرحمن العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

13. كامل فاتح المطايعة، الاستثمار في المصارف، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، 2014.

14. ماجد العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الثالثة، دار السيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، سنة 2009.

15. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

16. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة المصارف الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007.

17. محمود سحنون، دروس الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2003.

18. مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.

19. موفق عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 .

20. ناصر المنصور، الريادة في الأعمال وأسس إدارة المشروعات الصغيرة دار الرضا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سورية– دمشق، السنة 2003.

21. هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحميل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن ، 2000.

ثانيا: الرسائل والأطروحات

1. باسل جبر حسن أبو محسن، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين)19972004(، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، 2006.

2. برجى شهرزاد، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012/2011.

3. برودي نعيمة، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية و متطلبات تكييف مع المستجدات العالمية ،الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ،جامعة تلمسان، الجزائر.

4. بن نذير نصر الدين، دراسة استراتيجية الإبداع التكنولوجي في القدرة الشقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011-2012.

5. بوحرب حكيم، دور السوق المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، نقود مالية وبنوك جامعة سعد دحلب البليدة الجزائر، 2008

6. بولقواس ابتسام، آليات مكافحة البطالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السنة الثانية ماجستير جامعي ، جامعة الحاج لخضر باتنة

7. حداد بختة ، ديناميكية إنشاء المؤسسات في الجزائر و بروز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المجال الاقتصادي ، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2008-2009.

8. حفيف فوزية، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب البليدة الجزائر، 2009.

9. ريما حيدر شيخ السوق، اثر كفاية رأس المال في المصارف التجارية الخاصة في سورية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التمويل والمصارف ،كلية الاقتصاد، جامعة حماة الجمهورية العربية السورية ،2017.

10. شاوي صباح، أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، منشورة سنة 2010/2009،

11. شعباني إسماعيل، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في دول العالم، الثورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة لتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية جامعة سطيف 25-28 ماي، 2003، منشورات مخيم الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، 2004.
12. شهرزاد برجي، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011-2012.
13. شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة، عالم الكتب الحديث ، الأردن، 2013.
14. العايب ياسين، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011.
15. عبد الله بلعيدي، التمويل برأس المخاطر(دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، جامعة محمد الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008 .
16. عمران عبد الحكيم، استراتيجيات البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رسالة ماجستير محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر،2006.
17. عومري سالم، بايوسف عبد القادر، المرافقة المقاولاتية ودورها في إنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر، منشورة، جامعة أحمد دراية أدرار- الجزائر ، 2018/2017، ص 58.
18. غالم عبد الله و آخرون واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و دورها في تنمية الاقتصاد الوطني، واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامع الوادي الجزائر و ذلك يومي 6/5 ماي 2013.

19. قويدري عبد الرحمان، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية أدرار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،منشورة، جامعة بشار ،الجزائر، سنة 2012/2011.

ثالثا: المجلات

1. سبوطي عبد حكيم، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة البحث والدراسات العلمية، المركز الجامعي يحي فارس المدية، العدد2،وتاريخ الإصدار ديسمبر 2008 .

2. شريف غياط وآخرون، تجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد 24 تاريخ 2008.

رابعا: المراسيم والقوانين

1. المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 11-103 المؤرخ في 06 مارس 2011 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 الذي يحدد شروط الإعانات المقدمة للشباب ذوي المشاريع و مستواها.

خامسا: المواقع الإلكترونية

2. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تعريفها ،تاريخ الزيارة 9 مارس 2022 ، الموقع

3. www.ansej.org.dz.، تاريخ الاطلاع 9 مارس 2022،من منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الملخص:

يشكل اهتمام البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المجالات التي تمثل مجالا هاما للرفع من تنافسيتها و زيادة ربحيتها، حيث أن المؤسسات سابقة الذكر تشكل مدخل هام من مداخيل النمو الاقتصادي كونها تؤدي دورا هاما في التنمية الاقتصادية و ذلك لمساهمتها في تخفيف معدلات البطالة و توفير مناصب الشغل .

فالهدف من الدراسة هو توضيح دور البنوك التجارية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حيث تعتبر البنوك التجارية أهم قنوات لتوزيع الأموال و نشاطها الرئيسي هو منح القروض أو الائتمان الذي يعتبر من أهم مصادر الأموال للبنوك والتي تستوجب ضرورة الثقة والجدية الاقتصادية بين المتعاملين لأن أي عملية منح قرض لا تخلو من المخاطر المتعلقة بالتأخر في السداد ،مما يستدعي على البنك القيام بدراسة تحليلية لطلب القرض المعتمد على التحليل المالي.

توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى مجموعة من النتائج تمثلت أساسا بأن البنك يعتبر حلقة أساسية في تمويل مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره يحقق تنمية الاقتصاد الوطني وهو يعتمد على الطرق الكلاسيكية عند دراسة ملفات القروض وبالتالي انعدام بعض الطرق الحديثة التي تساهم في اتخاذ القرار الأمثل مما يؤدي إلى وجود صعوبات إدارية وبيروقراطية مما يعيق الكثير من الشباب الطموح بإنشاء مشاريعهم الخاصة.

الكلمات المفتاحية : البنوك التجارية ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل ، الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.

Summary :

the interest of banks in small and medium enterprises is one of the areas that represent an important area to raise their competitiveness and increase their profitability، as The aforementioned institutions constitute an important entry point for economic growth It plays an important role in economic development due to its contribution to reducing unemployment rates and providing job opportunities.

The purpose of the study is to clarify the role of commercial banks in establishing small and medium enterprises under the National Agency for Youth Employment Support، where commercial banks are the most important channels for distributing funds and their main activity is to grant loans or credit، which is one of the most important sources of funds for banks، which requires the need for trust and economic seriousness between Dealers، because any process of granting a loan is not without risks related to delay in payment، which requires the bank to conduct an analytical study of the loan application based on financial analysis

Through our study, we reached a set of results, mainly that the bank is considered an essential link in financing various small and medium enterprises, as it achieves the development of the national economy. The presence of administrative and bureaucratic difficulties, which hinders many ambitious young people to establish their own projects.

Keywords: commercial banks; small and medium enterprises; finance; the National Agency for Youth Support and Employment.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :العلوم الاقتصادية

رقم: ...../2021

المسيلة في:.....

إلى السيد: .....

.....

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعداد مذكرات التخرج ، التي تدخل ضمن متطلبات نيل **شهادة ماستر في شعبة:** العلوم الاقتصادية ..... **تخصص :** اقتصاد المالية والبنوك .....

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ ر.س	الإمضاء
01	سماح علال	171735093817	20895588	
02	بسمة لزرق	171735087055	20688809	

عنوان المذكرة: دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الاتفاقية الوطنية لدعم وتشغيل الشباب - دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة - المجاني بالمسيلة -

المشرف(الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم(الإمضاء والختم)
د. بن دحان سمير		

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: Science Economie

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): علال لسماح المولود(ة) بتاريخ: 1999/03/14 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 207345726 الصادرة بتاريخ: 2022/01/09 عن: ثانوية المدينة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: اقتصاد تخصص: اقتصاد و بنوك خلال السنة الجامعية: 2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب - دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA -

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/06

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

معة محمد بوضياف بالمسيلة

ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

سم: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): لزرق بسمة المولود(ة) بتاريخ: 1998/08/25 ب: بوسعادة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 206881809 الصادرة بتاريخ: 2021/08/11 عن: بلدية بوسعادة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد القدرة التنافسية خلال السنة الجامعية: 2022/2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": دور البنوك التجارية في تمويل الكوسبات الصغيرة والمتوسطة في ظل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب دراسة حالة - الوضع الحالي الجزائري CPA

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/06

اقرأ صحة إمضاء السيد(ة)
لزرق بسمة
المكلف ...
الموضوع ...
بوسعادة في ...

التوقيع و البصمة

.....

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
ويفوض منه
العون المفوض
إمضاء سيدي عبد الحق

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .